علة الكراهة الأسباب والآثار
دراسة نحوية وصرفية

الدكتور

عبد الناصرعبد الدايم عبد اللطيف

مدرس اللغويات بكلية البنات الأزهرية

بطيبة بالأقصر

العدد العشرون

للعام ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

الجزء الأول

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٦م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

المقدمة

الحمد لله الذى حبب إلينا الإيمان وزينه فى قلوبنا ، وكره إلينا الكفر والفسوق والعصيان ، وجعلنا من الراشدين ، والصلاة والسلام على رسول الله الحبيب المحبوب صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وصحبه تحابوا فى الله اجتمعوا عليه وتفرقوا عليه

وبعد

فإن من العلل النحوية التى اعتمد عليها النحاة فى تفسير أحكامهم علة الكراهة .

والكره فى اللغة بالفتح والضم لغتان خلاف الحب يقال كَرَّه إليه الامر تكريها صيره كريها إليه ، نقيضه حببه إليه ، وأمر كريه مكروه ، ووجه كريه قبيح ، ويقال كرهت الشىء كرها وكراهة وكراهية .

وعرفه النحاة : بأنه ما لم يرد فى كلامهم ، وإنما ورد غيره فيعلل بأنهم تجنبوه لأنهم يكرهون أنهم ينطقون به .

والفرق بينه وبين القبيح أن القبيح ما لم يرد فى كلامهم ولم يرد غيره وإنما يفترض وروده ولذا كانت مراتب القياس كالتالى :

الإجماع – الكثير – الشائع – القليل – المنفرد – الشاذ – المستكره – الممتنع .

فإننا نلاحظ أن مرتبة المستكره تأتى فى المرتبة بعد الشاذ وقبل الممتنع أى فى المرتبة قبل الأخيرة وبذلك نشعر مدى رفض العرب له ، وقبول النحويين له قبول المكره .

تناولت فى بحثى هذا الأسباب والآثار المترتبة على ذلك وسميته [علة الكراهة الأسباب والآثار دراسة نحوية وصرفية]

وجعلته فى مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين .

الفصل الأول : للدراسة النحوية وجاء فى ثلاثة مباحث

والفصل الثانى : للدراسة الصرفية وجاء فى خمسة مباحث

ثم قفيته بخاتمة ، وتبعته بأهم المصادر والمراجع

وجاء بحثى على النحو التالى :

المقدمة : تناولت فيها معنى الكراهة لغة واصطلاحا ، والفرق بين المكروه والقبيح ، ومرتبة المكروه بين مراتب القياس .

التمهيد : أوجزت فيه علة كراهة العرب لتوالى الأمثال ، والأسباب المترتبة على ذلك .

الفصل الأول : علة الكراهة دراسة نحوية

المبحث الاول : أثر كراهة توالى الحركات

أولا : إسكان شين " عشرة " أو كسرها فى العدد .

ثانيا : تسكين آخر الفعل الماضى عند اتصاله بضمير رفع متحرك .

ثالثا : تسكين تاء التأنيث عند إتصالها بالفعل الماضى

رابعا : تسكين آخر الفعل المضارع لغير جزم

خامسا : امتناع إدخال اللام على السين المختصة بالمضارع

المبحث الثانى : أثر كراهة إلتقاء الساكنين

أولا : نقل حركة الحرف الأخير فى الوقف

ثانيا : تحريك نون الجمع ونون المثنى

المبحث الثالث : أثر كراهة توالى الأمثال فى الحروف

أولا : **التماثل فى اللفظ** :

أ – كراهة إجتماع نون الوقاية مع " إنّ " و " " أنّ " و " كأنّ "

ب – كراهة اجتماع نون الرفع ، ونون التوكيد

ج – كراهة اجتماع نون التوكيد ، ونون النسوة

د – كراهة اجتماع " لا " النافية ولام الأمر

هـ – كراهة اجتماع الأمثال فى " مهما "

و – كراهة اجتماع الهمزتين

ثانيا : التماثل فى المعنى

أ – كراهة الجمع بين لام الابتداء و " إنّ "

ب – كراهة إجتماع ياء النداء ، و " أل "

ج – كراهة الجمع بين علامتى تأنيث

الفصل الثانى : الكراهة دراسة صرفية

المبحث الاول : الكراهة والتفريع

المبحث الثانى : الكراهة وجمع التكسير

أ – قلب الهمزة العارضة ياء أو واوا وجوبا فى باب الجمع الأقصى

ب – امتناع جمع فاعل على فواعل

ج – رفض جمع المضعف الذى على وزن " فِعالَ " جمع كثرة

المبحث الثالث : الكراهة والتصغير

أ – تصغير " ذا " " وتا " اسمى إشارة على خلاف الأصل

ب – تصغير الخماسى الأصول

ج – عدم رد الحرف المبدل إلى أصله فى " مثلج " و " متّعد "

المبحث الرابع : الكراهة والنسب

أ – النسب إلى " طيّب " و " هيّن "

ب – النسب إلى ما كان على وزن فعيل المعتل

ج – النسب إلى ما آخره ياء مشددة

المبحث الخامس : الكراهة والإبدال

الخاتمة : ذكرت فيها أهم النتائج التى توصلت إليها والأمور التى وقفت عليها وأعقبت الخاتمة بأهم المصادر والمراجع التى اعتمدت عليها

فإن كنت أصبت فلربى الفضل والمنة ، ولأساتذتى الشـــكر والثنـــاء ، وإن كانت الأخرى فحسبى أننى إجتهدت ، وعليه توكلت وإليه أنيب

الباحث

تمهيد

كراهة توالى الأمثال والآثار المترتبة عليه

كره العرب كغيرهم من الأمم توالى الأمثال فى حياتهم العملية واللغوية ، فالطبع ينفر من توالى الأمثال ، والنفس تسأم من التكرار ، إذ مجرد التوالى مكروه ، وكل كثير عدو للطبيعة ، والاقتصاد أمر مطلوب ، ومجاوزة الحد سرف، والاعتدال أحق أن يؤخذ به ، حتى أن بنى إسرائيل كرهوا المن والسلوى لتكرارهما ، فاستبدلوا الذى هو أدنى بالذى هو خير ، هروبا من التكرار ، وقصدا للتغيير .

ووجد العرب أن تجاوز الأمثال فى لغتهم يؤدى إلى الثقل ، وعدم التلاؤم ، وأن العلاج يكون بالحذف أو الإسكان ، أو القلب ، او الفصل ، أو الإدغام ، طلبا للملاءمة والتوافق ، وهروبا من النشاز والتنافر ، والإنسان دائما ينجذب لما حسن وبدع ، وينفر من كل مجاوز للحد ثقيل .

وكيف لا ؟ وألفاظ اللغة العربية قد اختارها الله قالبا لكلماته المقدسة فأظهر محاسنها وأسرارها ، واستثمر جمالها .

والتلائم كلما كان أعدل كان أشد حسنا فى السمع ، وسهولة فى اللفظ ، وتقبلا فى النفس .

ولذلك عرف البلاغيون الفصاحة بأنها : خلو الكلمة من التنافر والغرابة ومخالفة القياس .

وكان من أسباب التنافر توالى الأمثال ، لأنه يؤدى إلى الثقل وعدم التلاؤم، فالتوالى عندهم مكروه لما يجلبه من الثقل .

ولتوالى الأمثال صورا متعددة ، والآثار المترتبة عليه كثيرة ومتغيرة ، وإليك البيان :

المبحث الأول
أثر كراهة توالى الحركات

أولا : إسكان شين " عشرة " أو كسرها فى العدد

يقول النحاة : إذا جاوز العدد العشرة جيىء بكلمتين الأولى النيف ، وهو من واحد لتسعة ، والثانية العشرة ، فتركب مع دونها ، فيقال فى التذكير أحد عشر إلى تسعة عشر ، وفى التأنيث إحدى عشرة إلى تسع عشرة ، تأخذ الأولى حكم الإفراد فمن الثلاثة إلى التسعة تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر ، أما العشرة فتوافق العدد ، فيقال ثلاثة عشر رجلا ، وثلاث عشرة امرأة (١).

وكل عدد مركب جزآه مبنيان على الفتح إلا اثنا واثنتا أما علة بناء الكلمة الأولى فلأنها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها ، وأما علة بناء الكلمة الثانية ، فلتضمنها حرف العطف ، أو لوقوعها موقع التنوين ، لأن الأصل فى نحو خمسة عشر ، خمسة وعشر ، كما نقول خمسة وعشرون ، فلما تركبا ذهبت الواو من اللفظ وتضمن معناها ثانى الجزئين فبنيا على الفتح (٢) .

أما علة بنائهما على الفتح ، فلتعادل خفته ثقل التركيب فيكون هناك تناسق (٣).

وإنما أعرب اثنا واثنتا من بين صدور المركبات فلوقوع العجز منها موقع النون وليستا مضافين لعقد ، فكما كان الإعراب مع النون ثابتا ، ثبت مع الواقع موقعها (٤).

---

(١) ينظر الرضى ٢ / ١٤٨ المقرب صـ ٣٣٤ ، ابن الناظم صـ ٧٣٢ ، أوضح المسالك ٢٢٠/٣ ، التصريح ٢ / ٣٧٣ ، الأشمونى ٤ / ٦٧ ، الهمع ٢ / ١٥٠

(٢) التصريح ٢ / ٣٧٣

(٣) ينظر ابن الناظم صـ ٧٣٢ ، التصريح ٢ / ٣٧٣

(٤) المغرب صـ ٣٣٦ ، صـ ٣٣٧

وإذا كانت العشرة مع النيف مختومة بالتاء أى فى حالة تأنيث العدد سكنت شينها فى لغة الحجازيين كراهة توالى اربع حركات ، وكسرت عند بنى تميم كراهة توالى أربع فتحات [١] .

هذا ما ذهب إليه ابن مالك فى ألفيته ، ووافقه كثير من شراحها ، أى أن إسكان شين عشرة أو كسرها يكون مع التأنيث فقط حيث يقول ابن مالك :

وقل لدى التانيث إحدى عشرة والشين فيها مع تميم كسرة [٢]

ويعقب الأشمونى بقوله : أى مع التأنيث فيقال إحدى عشرة واثنتا عشرة – بتسكين الشين ، وبعضهم يكسرها ، إلا أن الأفصح التسكين ، وهى لغة الحجاز لأنه ليس فيه إزالة ثقل بثقل آخر [٣]

أى إزالة ثقل تتابع الأمثال بثقل الكسرة ، فكما أن فى الصدر علامة حذف التاء كذلك فى العجز علامة تسكين الشين ، وفى ذلك تعادل فى الصدر والعجز ففى الصدر حذف وفى العجز تسكين ، وذلك فى المؤنث فقط [٤].

وقد أخذ بهذا الرأى ابن الناظم ، والشيخ خالد ، والسيوطى [٥].

ويبدو لى أن ما ذهبوا إليه جانبه الصواب لعدة أسباب :

أولا : أما كراهة توالى أربع متحركات ، أو أربع فتحات فقد ورد مع المذكر فى قولنا أحد عشر ولم ترد مع المؤنث فى قولنا " إحدى عشرة " باعتبار أن المركب كالكلمة الواحدة .

ثانيا : إذا اعتبر أن المتحركات تكون فى لفظ " عشرة " بمفردها عند التأنيث فقط ، ولم يتحقق ذلك مع التذكير فى " عشر " ، فلماذا لم تسكن فى

---

(١) معانى الأخفش ١ / ٢٧١ ، إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٣٠

(٢) الألفية صـ ٦١

(٣) الأشمونى ٤ / ٦٧

(٤) شرح الوافية نظم الكافية صـ ٣١٠

(٥)ابن الناظم صـ ٧٣٢ ، التصريح ٢ / ٣٧٣ ، الامع ٢ / ١٥٠

الإفراد ، وإنما التسكين كان فى التركيب فقط ؟ كما أن التانيث كما علمنا فى نية الانفصال وإذا قيل قاسوا ذلك على تسكين تاء التأنيث التى فى أخر الفعل مع أنها فى نية الإنفصال فالجواب : هناك فرق لأن تاء التأنيث سكنت فى آخر الماضى لثقل الفعل، ولذلك تحركت فى مثل " شجرة " لخفة الإسم .

ولذلك يرى المبرد أن علة التسكين فى المؤنث ليست لتوالى الأمثال ، وإنما لأن العدد مغير من وجهه ، حيث يقول : إنه إسم قد صرف عن وجوه [١].

ويرى ابن يعيش أن التسكين يكون مع المذكر والمؤنث دون تفرقة ، حيث يقول : من العرب من يقول أحد عشر وثلاثة عشر فيسكن الشين ، وذلك أنهم لما ركبوا الاسمين اسما واحدا توالى فى " أحد عشر " ستة متحركات ، وفى " ثلاثة عشر " خمس متحركات ولا يتوالى فى كلمة أكثر من ثلاث حركات فأسكنوا الحرف الذى بتحركه يكون الخروج عن مناهج الأسماء وطريقها .

ومن فعل ذلك من العرب فإنه لا يفعله مع " اثنى عشر " لأنه لم يتوالى فيه من المتحركات ما توالى فى أحد عشر ولأن اثنى عشر غير مركبة فلم يكن كالكلمة الواحدة [٢].

وروى ابن السكين والأخفش أن بعض العرب يسكن العين وليست الشين فيقول أحد عْشر كما ننطقها فى لغتنا العامية اليوم .

يقول ابن السكيت : ومن العرب من يسكن العين فيقول أحد عشر وكذلك يسكتها إلى تسعة عشر إلا اثنى عشر فإن العين لا تسكن لسكون الألف والياء قبلها [٣].

---

(١) المقتضب ٣ / ١٦٣ ، ١٦٤

(٢) ابن يعيش ٤ / ١١٣

(٣)إصلاح المنطق صـ ٢٩٩

ويقول الأخفش : إنما سكنوا العين لما طال الاسم وكثرت متحركاته [١]، وروى السيوطى تسكين أحد عشر جاء استثقالا لتوالى المتحركات [٢].

وأخيرا يبدو لى : أن تغيير " عشر " بتسكين الشين أو كسرها ، أو تسكين العين لم يأت نتيجة كراهة توالى الأمثال فقط ، وإنما جاء نتيجة توالى الأمثال والتأنيث ، لأن التأنيث ضعيف لأنه فرع والضعف مكروه .

أو بسبب إجتماع الأمثال والتركيب ، لثقل التركيب وهذا ما تلمحه فى قول ابن يعيش ومن وافقه كالرضى والجامى [٣].

أو كان الكره بسبب توالى الأمثال وطول الإسم وكثرة حركاته ، كما ذهب ابن السكيت والأخفش وفى كل ذلك خروج عن الأصل والخروج عن الأصل مكروه.

ثانيا : تسكين آخر الفعل الماضى عند اتصاله بضمير رفع متحرك

من المعلوم أن الفعل الماضى ثلاثيا كان مثل ضرب أو رباعيا مثل دحرج أو خماسيا مثل انطلق مبنى دائما وأن بناءه يكون على الفتح لخفة الفتح [٤].

وأن من العلامات التى يختص بها الفعل الماضى صحت دخول تاء الفاعل وتاء التأنيث عليه [٥].

وتاء الفاعل تاء متحركة تلحق آخر الفعل الماضى تكون مبنية على الضم فى حالة التكلم مثل شرحتُ ، ومبنية على الفتح فى حالة الخطاب للمفرد المذكر

---

(١) معانى القرآن ٢ / ٥٨٧

(٢) الامع ٢ / ١٥٠

(٣) ابن يعيش ٤ / ١١٣ ، والرضى ٢ / ١٥١ ، الفوائد ٢ / ١٥٧

(٤) الأشمونى ١ / ٥٨

(٥) ابن الناظم صـ ٢٧

مثل هل فهمتَ ؟ ومبنية على الكسر فى حالة خطاب المفردة المؤنثة مثل هل فهمت يا فاطمة ؟

قال العلماء : إذا اتصلت بالفعل الماضى تاء الفاعل تنزلت من الفعل منزلة الجزء منه لشدة اتصالها بالفعل

لأنها فاعل ، والفاعل شديد الاتصال بالفعل فهما كالكلمة الواحدة ، وبنى الفعل الماضى على السكون العارض لأن العرب تكره توالى أربع متحركات لوازم فيما هو كالكلمة الواحدة (١).

ولذلك لم يتأت تسكين آخر الفعل الماضى مع ضمير المفعول فى مثل أَكَله وشَرِبَهُ (٢) ، لأنه فى حكم المنفصل وليس بلازم فيجوز إسقاطه وحذفه .

إذن الكراهة جاءت فيما كان شديد الإتصال ولذلك لم يسكن آخر الفعل الماضى مع تاء التأنيث لأن التأنيث فى نية الإنفصال ، وسأتكلم عن حكم آخر الفعل الماضى عند اتصال تاء التانيث به مع أن كليهما فى النطق تاء متحركة ولكن الاختلاف فى المعنى .

وقد يقول قائل : أن توالى الحركات فى الفعل الماضى إنما يكون فى الثلاثى ، وقد لا يكون فى الرباعى مثل دحرجتُ أو الخماسى مثل انطلقت ، أو السداسى مثل استغفرت .

أقول : أن أصل الأفعال الثلاثى المجرد وهو دائما يكون متحركا فى جميع أبوابه فحكم على الأصل وهو الكثير ، وطبقت العلة على الفروع من الفعل الرباعى ، والفعل الثلاثى المزيد .

---

(١) أوضح المسالك ١ / ٢٧

(٢) الممتع ١ / ٦٩ ، التصريح ١ / ٤٥ ، الأشمونى ١ / ٥٨ ابن يعيش ١ / ١٢١

ثالثا : تسكين تاء التأنيث عند اتصالها بالفعل الماضى

إذا اتصلت بالفعل الماضى تاء التأنيث سكنت تاء التأنيث ، وهى حرف وضع علامة التأنيث .

وقد ذهب الفراء الى أن سكون تاء التأنيث اللاحقة للأفعال الماضية ناشىء من ثقل توالى الحركات وكثرتها ، وذلك أنك تقول قعدتْ فلانة فتجد القاف متحركة ، والعين متحركة ، والدال متحركة فكرهوا أن يحركوا التاء فيجمعوا بين أربع متحركات ، والألف فى قامت بمنزلة العين فى قعدت لأنها منقلبة عن الواو [١]، ولذلك تحركت فى نحو رمتا وسعتا عند اتصال ألف الاثنين لعدم توالى المتحركات [٢]، وإذا دققنا النظر نجد أن الفعل الماضى إذا اتصل به تاء الفاعل أو تاء التأنيث يحدث فيه توالى الأمثال وهى الحركات فيحدث ثقلا ، والعرب تكره توالى الأمثال لما تسببه من الثقل ، ولكن نجد النتيجة مختلفة ، فعند اتصال تاء الفاعل يسكن آخر الفعل وتحرك التاء ، وعند اتصال تاء التأنيث تسكن التاء ويحرك آخر الفعل ، مع أن كليهما تاء فى النطق ، ولكن الإختلاف فى المعنى فما العلة فى ذلك ؟

ويبدو لى :

أولا : أن سكون الفعل الماضى ، وتحرك تاء الفاعل كانت نتيجة أن تاء الفاعل اسم وهو قوى ، أقوى من الفعل [٣]، وسمة القوى الحركة فاتصف بها .

أما تاء التأنيث فهى حرف ضعيف أضعف من الفعل[٤] وسمة الضعيف السكون فاتصف به .

---

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنبارى صـ ١٨٥

(٢) ينظر الجنى الدانى صـ ٥٧

(٣) الأشمونى ١ / ١٩٤ ، والانصاف ١ / ٨٠

(٤) أصول النحو ١ / ٤٠

ثانيا : أن التأنيث على تقدير الانفصال فلذلك تحرك آخر الفعل معه كما تحرك مع ضمير المفعول فكلاهما ليس بلازم ، بخلاف تاء الفاعل فهى شديدة الاتصال بالفعل ، ولذلك نزلت منه منزلة الجزء

فالتسكين جاء بسبب توالى المتحركات اللوازم

ثالثا : ثقل الفعل الماضى بسبب البناء فاحتيج إلى ما يخفف الثقل بتسكين آخره عند اتصاله بتاء الفاعل أو تسكين تاء التأنيث ولذلك نجد أن تاء التأنيث متحركة عند اتصالها بالاسم فى مثل شجرة على الرغم من توالى الحركات

إذن الكراهة جاءت ليست بسبب توالى الحركات فقط وإنما بسبب ثقل الفعل الماضى من ناحية وضعف تاء التأنيث من ناحية أخرى والثقل

والضعف يقتضى كلاهما السكون بعد جهد الحركات فسكن الفعل لثقله وسكنت تاء التانيث لضعفها .

رابعا : تسكين آخر الفعل المضارع لغير جزم

قرأ قنبل [١] عن ابن كثير [٢] قوله تعالى " إنه من يتقى ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين " [٣].

بإثبات ياء " يتقى " – وصلا ووقفا – وإسكان راء " يصبر " [٤].

---

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد خالد بن سعيد المكى المخزومى ،ويكنى أبا عمرو ويلقب بقنبل ، ويقال أهل مكة يعرفون بالقنابلة وتوفى ثملة عام ٢٩١هـ ، الإرشادات الجلية صـ ٨

(٢) هو عبد الله بن كثير المكى إمام أهل مكة ، وولد بها عام ٤٥ هـ وتوفى بمكة عام ١٢٠هـ ، المرجع السابق صـ ٦

(٣) يوسف بعض آية ٩٠

(٤) اتحاف فضلاء البشر صـ ٣٣٥ ، شرح طيبة النشر ٣ / ٢٥١ ، الكنز فى القراءات العشر صـ ١٧٨

وهذا فى ظاهره مخالف للقواعد النحوية إذ المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه ، ولأنه يشترط فى القراءات الصحيحة أن توافق قواعد اللغة العربية بوجه من الوجوه سواء أكان أفصح أم فصيحا مجمعا عليه أم مختلفا فيه ، مع قوته ، فقد خرجت هذه القراءة على أن " من " موصولة لا شرطية ، و " يتقى " مرفوع لا مجزوم ، وتسكين " يصبر " مع أنه معطوف على مرفوع لتوالى حركات الباء والراء من " يصبر " والفاء والهمزة من " فإن " تنزيلا للكلمتين منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة أضف إلى ذلك ثقل التركيب (١) .

والفاء لا يجوز إسكانها ألا ترى أنها إذا اتصلت بلام الأمر المكسورة تسكن اللام لأجله فيقال فلتفرح .

وعللوا بذلك بأن الفاء كثرت فى كلامهم فصارت فى منزلة الهاء فى أنها لا يلفظ بها إلا بما بعدها (٢).

فهى لا تنفصل لأنه لا يتكلم بحرف واحد فصارت بمنزلة ما هو فى الكلمة (٣).

ولكن قد يتساءل ، ما الداعى إلى تنزيل الكلمتين منزلة الكلمة الواحدة ؟

ربما يكون ذلك أن الفاء تفيد التعقيب أى شدة الاتصال (٤).

ولما لا يكون هذا من باب حمل الإعراب على المعنى ؟

بمعنى أن الصبر يلزمه السكون والهدوء ، وليس الجزع وأن الجزاء يعقبه مباشرة .

وأرى أن الكراهية لم تأت نتيجة توالى الأمثال فقط وإنما لتوالى الأمثال إضافة إلى ثقل التركيب .

---

(١) أوضح المسالك ١ / ٥٩ ، التصريح ١ / ٨٨ ، المذكر والمؤنث لابن الأنبارى صـ ١٨٥

(٢) الكتاب ٢ / ٢٧٤

(٣) المقتضب ٢ / ١٣١

(٤) الجنى الدانى صـ ١١٢ ، معانى الحروف صـ ٤٣

خامسا : امتناع إدخال اللام على السين المختصة بالمضارع

من علامات الفعل المضارع صحة دخول السين وسوف عليه [١].

والسين حرف يختص بالمضارع وينزل منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به[٢] وذلك مثل قوله تعالى " سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم "[٣]، و " سوف " مرادفة للسين وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها مثل قوله تعالى " ولسوف يعطيك ربك فترضى"[٤]، وامتناع دخول اللام على السين [٥]، خلافا للكوفيين [٦]، وقد علل بعض العلماء ذلك أى امتناع دخول اللام على السين كراهة توالى الحركات فقال [امتنعت العرب عن إدخال اللام على السين التى تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال كراهة توالى الحركات فى لسندحرج وليسجد ولسيتعلم حيث تتحد الحركات فتثقل الكلمة ثم عمموا هذا المنع طردا للباب ، وهم كثيرا ما يهربون من الثقل فطرحوا دخول الام على السين لذلك [٧].

واضاف السيوطى إلى كراهة اجتماع الحركات ، كراهة اجتماع حرفين بمعنى واحد ، مفتوحان ، زائدان على الكلمة ، ولأن سوف أشبه بالأسماء من السين لكونها على ثلاثة أحرف ، والسين أقعد فى شبه الحروف لكونها على حرف واحد فاختصت سوف بجواز دخول اللام عليها بخلاف السين [٨].

---

(١) شرح الكافية لابن جماعة صـ ٣٥٧ ، ابن يعيش ٧ / ٣
(٢) معانى الحروف صـ ٢٤٢ ، جواهر الأدب صـ ٩٢
(٣) البقرة بعض آيةً ١٤٢
(٤) الضحى آية ٥
(٥) مغنى اللبيب ١ / ١٣٨ ، ١٣٩
(٦) التسهيل صـ ٦٤ ، الرضى ٢ / ٢٢٦
(٧) الجنى الدانى صـ ٤٥٩ ، صـ ٤٦٠
(٨) الأشباه ٢ / ٢٧٢

وبعد هذا العرض يتبين لى أن الكراهة جاءت من توالى الأمثـــال مضـــافا إليها التركيب أو اجتماع حرفين زائدين على الكلمة والزيادة أيضا ثقل أضف إلى ذلك شدة اتصال السين بخلاف سوف فكرهوا اجتماع الـــثقلاء اجتمـــاع الأمثـــال والتركيب وشدة الاتصال واجتماع حرفين بمعنى واحد .

المبحث الثانى
كراهة التقاء الساكنين

أولا : نقل حركة الحرف الأخير فى الوقف

إذا كنت فى المسائل السابقة ذكرت ان توالى الأمثال فى الحركات يؤدى إلى تسكين المتحرك فهذه مسألة أدى فيها كراهة توالى الأمثال إلى تحريك الساكن .

ويكون ذلك فى الوقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله وفى ذلك يقول سيبويه : هذا باب الساكن الذى قبل آخر الحروف فيحرك لكراهيتهم التقاء الساكنين وذلك قول العرب : هذا بَكرُ [١].

ولهذا الوقف خمسة شروط هى :

الأول : أن يكون ما قبل الآخر ساكنا .

الثانى : أن يكون هذا الساكن لا يتعذر تحريكه .

الثالث : ألا يؤدى تحريكه إلى ثقل .

الرابع : أن تكون الحركة فتحة .

الخامس : ألا يؤدى الثقل إلى بناء لا نظير له .

وعلى هذا لا يجوز النقل فى نحو هذا جَعْفَرٌ لتحريك ما قبله ، ولا فى نحو إنسان ويشم ويقول ويبيع ، لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة ، والواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها تستثقل الحركة عليها ، ولا فى نحو : سمعت العلم لأن الحركة فتحة ، وأجازه الكوفيون والأخفش .

ولا فى نحو عِلُم بكسر العين وضم اللام لأنه ليس فى العربية فلا يوجد فى العربية فِعُل بكسر أوله وضم ثانيه [٢].

---

(١) الكتاب ٤ / ١٧٣

(٢) ينظر أسرار العربية صـ ٢٨٣ ، أوضح المسالك٣/ ٢٩٠ ، الانصاف ٢/ ٧٣١

ومن العرب من يكره اجتماع الساكنين على كل حال وإن كان على الشرط الذى يجوز فيه الجمع بين ساكنين نحو دابة وشابة فيحرك الالف لالتقاء الساكنين فتقلب همزة لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج [١].

وأرى أن العرب تكره اجتماع ساكنين لأنهما ضعيفان ولاجمع بين ضعيفين وكذلك تعذر النطق ، ولذلك حرك الضعيف إلى همزة قوية عند بعض العرب فيقولون دأبة وشأبة بالهمز

ثانيا : تحريك نون الجمع والمثنى

تلحق آخر الاسم عند تثنيته والجمع على حده نون مكسورة فى المثنى وفتحها لغة مثل المحمدان فى حالة الرفع والمحمدين فى حالة النصب والجر .

ومفتوحة فى الجمع وما اشبهه وكسرها لغة مثل المحمدون فى حالة الرفع والمحمدين فى حالة النصب والجر [٢].

وقالوا فى علة فتح نون الجمع طلبا للخفة من ثقل الجمع وأنها تجىء بعد واو قبلها ضمة أو ياء قبلها كسرة فاستثقلوا كسرها بعدهما ففروا من ثقل الجمع[٣]، والواو التى قبلها ضمة والياء التى قبلها كسرة وأختاروا أخف الحركات وهى الفتحة ليحدث التعادل [٤].

أما المثنى فلخفته بالتثنية وعدم الجمع ولوجود الفتحة قبل الالف فى حالة الرفع وقبل الياء فى حالة النصب والجر سمح بكسر نونه .

وقد علل العلماء لتحريك نون المثنى والجمع سواء

---

(١) ابن يعيش ٩ / ١٢٠

(٢) ينظر أوضح المسالك ١ / ٦٤ ، ٤٩

(٣) الأشمونى ١ / ٨٩

(٤) التبصرة ١ / ٨٧ ، ابن الناظم صـ ١٤ ، التصريح ١ / ١٩ ، شرح الجمل ١ / ١٥٠

بالكسر أم بالفتح أن التحريك جاء كراهة سكونها وسكون ما قبلها من قبل أن نون المثنى ونون الجمع جاءت بدلا من التنوين فى المفرد فى معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وأنها غير مضافة [١].

والتنوين ساكن فكذلك نون المثنى والجمع يفترض أن تكون أيضا ساكنة ففروا من الساكنين إلى التحريك لكراهة توالى الأمثال ولذلك فتح ما قبل ياء المثنى كراهة من توالى كسرتين بينهما ياء .

وأرى إلى جانب كراهة توالى الأمثال كونهما زائدتين والزيادة كذلك تمثل ثقلا وخروجها عن الاصل وهو التنوين ولإعرابهما بعلامات فرعية [٢].

فاجتمع الثقلاء ففروا منه إلى التغيير .

(١) الرضى ١ / ٣١

(٢) قطر الندى صـ ٦٣

المبحث الثالث
كراهة اجتماع الأمثال فى الحروف

اولا : التماثل فى اللفظ

أ – كراهة اجتماع نون الوقاية مع " إنّ " و " أنّ " و " كأنّ "

من المعلوم أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلى النصب والجر [١]، فتنصب بواحد من ثلاثه الفعل أو اسم الفعل أو الحرف [٢]، فإن نصبها فعل أو اسم فعل وجب قبلها نون الوقاية تقى الفعل وما يشبهه كسرة الإتباع لأنها شبيهة بالجر لكثرة وقوعها فى الاسماء ، فلم تلحق الفعل واسمه إلا ومعها نون الوقاية [٣].

أما الفعل فمثل دعانى فى الماضى ويكرمنى فى المضارع وأعطنى فى الامر ، أما اسم الفعل فمثل دراكنى وتراكنى بمعنى أدركنى واتركنى .

وأما الحروف التى تنصب ياء المتكلم فهى إن وأخواتها وهى " إن وأن وكأن وليت ولعل " .

وقد اختلف إثبات نون الوقاية مع هذه الحروف فقد ثبت فى " ليت " وحذف فى " لعل " وجاز الوجهان فى " إن وأن وكأن ولكن " [٤].

وذلك لأن هذه الحروف قريبة الشبه من الفعل فحسن منها أن تصان عما صين من الفعل تارة إلحاقها به ، وألا تصان عنه أخرى فرقا بينها وبينه [٥].

وهنا يطرح السؤال نفسه ، ما السبب فى إختلاف الحكم مع أنها كلها حروف ناسخة ؟

---

(١) أوضح المسالك ١ / ٦٣

(٢) السابق صـ ٧٧ ، التصريح ١ / ١٠٩

(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٣٦٨ ، شرح التسهيل ١ / ١٣٥ ، وابن الناظم صـ ٦٨

(٤) أوضح المسالك ١ / ٧٧ وما بعدها ، التصريح ١ / ١٠٩

(٥) شرح التسهيل ١ / ١٣٦ ، وينظر ابن الناظم صـ ٦٩

وقد علل العلماء لذلك بقولهم :

ثبتت النون فى ليت كما فى قوله تعالى [يا ليتنى قدمت لحياتى] (١)، لأنها تشبه الفعل فى المعنى لأنها بمعنى أتمنى

وفى العمل أى فى النصب والرفع فهى تنصب الاسم وترفع الخبر كما يرفع الفعل الفاعل وينصب المفعول مع عدم العارض وهو الجر وتوالى الأمثال(٢).

وكان الحذف فى لعل أكثر من الاثبات كما فى قوله تعالى " لعلى أبلغ الاسباب " (٣) ، لأنها ابعد من أخواتها عن الفعل لشبهها الجر فى تعليق ما بعدها عما قبلها (٤).

وقيل تحرزا من اجتماع الأمثال ولو حكما لقرب اللام من النون فى المخرج (٥). (٥).

وكان الوجهان الحذف والاثبات على السواء فى " إنّ وكأنّ ولكنّ " بتشديد النون أما الاثبات نظرا إلى شبهها بالأفعال المتعدية فى عمل النصب والرفع وللمحافظة على الحركات البنائية (٦).

وأما الحذف فنظرا إلى كراهة اجتماع الأمثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الامران (٧).

---

(١) الفجر بعض آية ٢٤
(٢) الأشمونى ١ / ١٢٣
(٣) غافر من الآية ٢٦
(٤) الارتشاف ٢ / ٩٢٣ ، توضيح المقاصد ١ / ٥٧
(٥) الرضى ٢ / ٢٣ ، الفوائد الضيائية ٢ / ٨٧
(٦) الفوائد الضيائية ٢ / ٨٧
(٧) التصريح ١ / ١١٢

ولو دققت النظر فى هذه المسألة لوجدت أن توالى الأمثـــال فـــى إن وأن وكأن ولكن أكثر من " لعل " لأن فى إنّ وما أشبهها توالى الأمثال حقيقة ، وفـــى لعل توالى الأمثال حكما لأن اللام تشبه النون حكما أى فى المخرج وليس حقيقة . أضف إلى ذلك أن لعل فيها شبه الفعل فى المعنى والعمل أما فى المعنى فكما يقول سيبويه : " لعل وعسى طمع وإشفاق " [١].

وأما فى العمل فهى ترفع وتنصب كما أن الفعل ينصـــب ويرفـــع فكانـــت بالنون أولى وأجدر من إن وما أشبهها .

وأرى أن الذى أدى إلى الحذف ليس توالى الأمثال فقط وإنما اجتماعه مع كثرت الحركات والحروف فهى أكثر حركات وحروف من إن وأن وكأن ولكن .

أضف إلى ذلك كثرت الزوائد بها ، فهى لا تحتاج إلى زيادات أخرى ، فقد ذهب البصريون إلى زيادة اللام الأولى فيها [٢]، والعرب تجنح دائما إلى التخفيف فلا تزيد الثقل ثقلا .

أضف إلى ما سبق شبهها بحروف الجر فى تعليق ما بعدها بما قبلها [٣].

[٣].

كما أن آخرها وهو اللام يشبه النون حكما وليس حقيقة فأضعف الشـــبه فى الامثال.

كل هذه الأسباب مجتمعة أدى إلى حذف نون الوقاية من لعل .

ب – كراهة اجتماع نون الرفع ونون التوكيد

(١) الكتاب ٢ / ٢١١ ، المقتصب ٤ / ١٠٨ ، والصحاح " علل " والأزهية صـــ ٢٢

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٦٧ ، المقتضب ٣ / ٧٣ ، اللامات للزجاجى صـــــ ١٤٦ ، الصـــحاح [علل] الانصاف ١ / ١٢١ ، شرح المفصل ٨ / ٨٧

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٩٢٣ ، توضيح المقاصد ١ / ٥٧ ، شرح التسهيل ١ / ١٣٧

إذا لحقت نون التوكيد فعلا من الأفعال الخمسة وهى كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة مثل يضربان ويضربون وتضربين .

حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال كراهة اجتماع ثلاث نونات ، نون التوكيد المشددة وهى بحرفين ونون الرفع [١].

ولم تحذف نون التوكيد لأنها جاءت لتدل على معنى ، وهو التوكيد فلو حذفت لفات المقصود منها لعدم ما يدل عليها [٢].

وحيث حذفت نون الرفع فهى مقدرة الثبوت لأنها علامة الرفع [٣]، وإذا دققنا النظر فى النونات المجتمعة نجد أنها كلها زوائد وليس بها حرف أصلى يعضد ويقوى موقفها ومن هنا نبه الصبان على ذلك بقوله : ويقصد بتوالى الأمثال أى الممنوع وذلك إذا كانت كلها زوائد فلا يرد نحو النسوة " جنّ " لأن الزائد المثل الاخير فقط [٤].

إذن الأمثال المكروهة إنما هى الزوائد ، فليس توالى الأمثال هو السبب الوحيد الذى أدى إلى الحذف ، وإنما يضاف إلى توالى الأمثال كراهة الحرف الزائد أى الزيادة ، والتركيب فإن هذه النون لما دخلت على الفعل صار كالترتيب وصار الكلمتان كلمة واحدة [٥]، ففروا من الثقل وتوالى الأمثال والزيادة والتركيب إلى الحذف .

ج – كراهة اجتماع نون التوكيد ونون النسوة

(١) التصريح ١ / ٥٧ ، ابن يعيش ٩ / ٣٨
(٢) الاشمونى ١ / ٦١
(٣) التصريح ١ / ٥٧
(٤) حاشية الصبان ١ / ٦١
(٥) ابن يعيش ٩ / ٣٧

ذكر علماء النحو أنه عند توكيد الفعل المضارع بنون التوكيد الثقيلة المتصل بنون النسوة يؤتى بألف فاصلة بين نون التوكيد الثقيلة وبين نون النسوة وذلك قصدا للتخفيف كراهة لتوالى الأمثال المؤدى إلى الثقل المفرط [١].

يقول سيبويه : وإذا دخلت الثقيلة فى فعل جميع النساء قلت : اضربنانّ يا نسوة ، وهل تضربنان يا نسوة ، ولتضربنان يا نسوة ، وإنما ألحقت هذه الألف كراهية اجتماع النونان فأرادوا أن يفصلوا لالتقائهما كما حذفوا نون الجمع للنونات ، ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعل الواحد [٢]، فالنون هنا حرف جاء لمعنى لو حذف لم يتأت الغرض .

وإنما كان هذا الحكم مع الثقيلة لأن الثقيلة بحرفين فيؤدى إلى توالى الأمثال ، أما الخفيفة – عند من أجاز – اتيانها بعد الالف فلا يوجد

توالى أمثال وإنما مثلين فقط ولذلك يجوز التعليل هناك بقصد التخفيف وللزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فإنه يجيز التقاء الساكنين على غير حده [٣].

وأرى أن الذى أدى إلى الفصل إلى جانب توالى الأمثال كثرة الزوائد من نون النسوة ونون التوكيد المشددة وكذلك مخالفة الأصل وهو مكروه وذلك متمثل فى كسر نون التوكيد وهى فى الأصل مفتوحة لثقلها وخفة الفتح وإنما كسرت لشبهها فيهما بنون التثنية وحتى يكون مغتفرا كما فى الوقف .

ففروا من الثقلاء اجتماع الأمثال وكثرة الزوائد ومخالفة الأصل إلى التفرقة بالألف وهى خفيفة

د – كراهة اجتماع " لا " النافية ولام الأمر

(١) اللسان ١/١، حاشية الخضرى ٢٢١/٢، الأشمونى ٢٢٤/١ ، شفاء التعليل ٨٨٧/٢
(٢) الكتاب ٣ / ٥٢٦
(٣) الجاحى ٢ / ٤٠٣

زعم بعض النحاة أن أصل " لا " الطلبية لام الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت ، وزعم بعضهم أنها " لا " النافية والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت أى لام الأمر كراهة اجتماع لامين فى اللفظ ، وقد نسب هذا الرأى للسهيلى (١).

وأرى أن هذا كلام يشبه الخيال وتأول متعسف وخلاف لا فائدة منه وتعقيد لا يخدم لغة القرآن فى شىء فكونها لام الامر زيدت عليها ألف يأباه المعنى فلام الأمر لطلب الفعل فكيف تحولت بعد زيادة الألف إلى طلب تركه ؟

وكونها " لا " النافية والجزم بعدها بلام الأمر مقدرة بأباه المعنى أيضا ، كيف يجتمع النفى وهو مجرد إخبار ، مع الطلب .

كما أن النحاة منعوا إعمال لام الأمر مقدرة إلا فى الضرورة الشعرية(٢)، لأن عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة لأن الجزم فى الأفعال نظير الخفض فى الأسماء (٣).

وأرى – لو كان كلامهم صحيحا – أن اللام حذفت كراهة اجتماع الضعفاء فاللام حرف جزم ضعيف وكذلك " لا " حرف كذلك وهو ضعيف والألف فى " لا " حرف لين ضعيف فاجتمع الضعفاء فحذف أحدهم تخلصا من الضعف كما حذفت إحدى الواوين فى الخط من داود وطاوس كراهة الأشباه فى الكلمة (٤).

هـ – كراهة توالى الأمثال فى " مهما "

اختلف النحاة فى نوع " مهما " وفى حكمها من حيث البساطة والتركيب .

---

(١) الجنى الدانى صـ٣٠٠ وجواهر الأدب صـ٣١٠ ، والأشمونى ٣/٤ ، والمغنى ٢٤٨/١

(٢) جواهر الأدب صـ ٣١٠

(٣) المقتضب ٢ / ١٣١

(٤) ينظر ابن الشجرى ١ / ٨٤

فقد ذهب السهيلى وتبعه ابن يسعون إلى أنها حرف بدليل قول زهير [١]:

ومهما تكن عند امرىء من خليقة وإن خالها تخفى عن الناس تعلم

قال هى حرف بمنزلة " إن " بدليل أنها لا محل لها من الإعراب [٢]

وذهب غيرهما من النحاة إلى أنها اسم بدليل عود الضمير عليها ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء [٣]، كما فى قوله تعالى " وقالوا مهما تأتينا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين " [٤].

أما من حيث التركيب وغيره :

فذهب أبو حيان وابن هشام إلى بساطتها وعدم تركيبها ، فالأصل فى الأشياء بساطتها ، والتركيب خلاف الأصل ، ومخالة الأصل مكروهه [٥].

وذهب غيرهما إلى تركيبهما واختلفوا فى مادة التركيب فذهب الأخفش والزجاج إلى أنها مركبة من " مه " بمعنى " كف " و " ما " الشرطية ، فلما ركبت سلبت المعنى الذى وضعت له وهو الزجر وصارت للشرط [٦].

وذهب الخليل أن الأصل فى " مهما " " ما " ما " الأولى للشرط والثانية للتوكيد ، استقبحوا أن يجمعوا بينهما ولفظهما واحد فكرهوا توالى اللفظين فأبدلوا

---

(١) البيت من بحر الطويل والشاهد فى قوله [مهما] استدل به على أنها حرف لأنه لم يعد عليها من الجملة ضمير

مواضعه : ديوان زهير صـ ١١١ مغنى اللبيب ١ / ٣٣٤ ، الجنى الدانى صـ ٦١١ ، أمالى الشجرى ٢ / ٥٧١

(٢) مغنى اللبيب ١ / ٣٣٤ ، الجنى الدانى صـ ٦١١

(٣) مغنى اللبيب ١ / ٣٣١

(٤) الأعراف ١٣٢

(٥) مغنى اللبيب ١ / ٣٣١

(٦) ينظر الرضى ٢٥٢/٢ ، الأمالى الشجرية ٥٧١/٢ المغنى ٣٣١/١ ، الهمع ٥٧/٢

من الالف ها فقالوا مهما كما قالوا هرقت الماء فى الوقف وذلك لتقاربهما فى المخرج [١].

يقول سيبويه : سألت الخليل عن مهما فقال هى " ما " أدخلت معها " ما " بمنزلتها مع متى إذ قلت : إن ما تأتنى آتك ، وبمنزلتها مع " أى " فى قوله تعالى [أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى] [٢].

ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحدا فيقولوا " ما " " ما " فأبدلوا الهاء من الألف الأولى [٣].

وقد يسأل سائل أن مهما قد تأتى اسم استفهام كما ذكره جماعة منهم ابن درستويه وابن مالك [٤]، واستدلوا بقول الشاعر :

مهما لى الليلة مهما ليه أودى بنعلى وسربالیه [٥]

فما يكون تركيبها ؟

قالوا إذن يكون تركيبها من " ما " الاستفهامية و " ما " الزائدة لأن " ما " تأتى شرطية واستفهامية ولغير ذلك من المعانى .

يقول أبو على الفارسى هذا مثل قول الخليل فى مهما فى الجزاء أن الأصل " ما " " ما " فقلبت الألف هاء وذلك أنه يريد مالى الليلة ؟ و " ما " تستعمل فى الاستفهام على حد استعمالها فى الجزاء أى غير موصولة فيهما ، وإنما غيّر كراهة التقاء الأمثال ، ألا ترى إلى

---

(١) المستوفى ٢ / ٨٩ ، شرح المعلقات للنحاس ١ / ١٢٥ ، ابن يعيش ٧ / ٤٢

(٢) الإسراء من الآية ١١٠

(٣) الكتاب ١ / ٤٣٣

(٤) المغنى ١ / ٣٣٢

(٥) البيت من بحر البسيط للشاعر عمرو بن ملفط والشاهد فى [مهما] حيث أتت هنا للاستفهام مواضعه المغنى ١ / ٣٣١ ، ابن يعيش ٧ / ٤٤ ، الجنى الدانى صـ ٦١١ ، الهمع ٢ / ٥٨ ، الخزانه ٣ / ٦٣١

قوله تعالى " ما إن مكناكم فيه " [١]ولم يقل ماما مكناكم فيه فعدل إلى أن لئلا تلتقى الأمثال فى اللفظ [٢].

وقد علل ابن يعيش إلى سبب اختصاص اللام الأولى بالقلب وعلى قلبها ألفا فقال :

إن الأولى كانت أولى بالقلب لأن " ما " الأولى اسم والأسماء أقبل بالتغيير والتصرف من الحروف لقربها من الأفعال ، وقلبت هاء لقرب الهاء من الألف فى المخرج ، ولذلك استعملا فى القوافى وصلا أى حرف وصل فالهاء حرف خفى مهموس ، والهاء قريبة الشبه بحروف الاعتلال [٣].

وأرى أن توالى المثلين فى مهما ليس الداعى الوحيد إلى قلب الألف هاء ، وأتساءل أى توالى الأمثال الألف أم الميم ؟ أم " ما " كلها ؟

وإذا كانت الكراهة من تكرار " ما " كلها فقد يرد كثيرا هذا فى التوكيد ولم ينكره أحد .

وإذا كانت الكراهة من تكرار الميم فلم قلبت الالف ولم تقلب الميم التى هى أساس الكراهية ؟

وأين التوالى وقد فرق بينهما الألف التى هى أخف وألطف من الهاء لسكونها واعتلالها ؟

وأرى أن قلب الألف هاء فيمن قال بالتركيب جاء من أصل التركيب الذى هو خلاف الاصل وليس الثقل الناجم من التماثل أو هما معا لأن كلمة " ماما " أخف من كلمة مهما ولذا ينطقها الإنسان فى طفولته قبل أى كلمة فهى أول الكلمات التى ينطقها الانسان هذا ما بدا لى .

---

(١) الأحقاف من الآية ٢٦

(٢) خزانة الأدب ٣ / ٦٣١ .

(٣) ابن يعيش ٧ / ٤٢ ، ٤٣ ، الرضى ٢ / ٢٥٣ ، الأمالى الشجرية ٢ / ٢٤٠

و – كراهة اجتماع الهمزتين

للهمزة فى اللغة العربية أحكام مختلفة وأقوال متعددة وخلاصة القول فى الهمزة ثلاثة أشياء :

التحقيق والتخفيف والبدل

فاللتحقيق مثل رأس وسأل وقرأ

والتخفيف وهو أن تصير الهمزة بين بين أى بين الهمزة والألف أو بين الهمزة والواو أو بين الهمزة والياء .

أما البدل فهى أن تبدل بحسب ما قبلها فيقال فى رأس راس وفى ذئب ذيب وفى سؤل سول .

وإنما كانت للهمزة هذه الأحكام الثلاثة لأنها ثقيلة " فهى نبرة تخرج من الصدر باجتهاد وهى أبعد الحروف مخرجا فثقلت لأنها كالتهوع [١].

وإذا كانت الهمزة مفردة على هذه الحال من الثقل فإنها أشد ثقلا عليهم إذا اجتمعت مع أخت لها فى الثقل فكرهوا اجتماع همزتين كاجتماع الهمزة مع همزة الاستفهام .

وذلك فى مثل قوله تعالى [أأنذرتهم] [٢]، فتجنبوا ذلك الكره وتخلصوا من ذلك الثقل بعدة مذاهب :

المذهب الأول : حذف همزة الاستفهام ، وبه قرأ ابن محيصن [٣] [سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم] بهمزة واحدة ، وحذف همزة الإستفهام [١] ، وكأن

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٤٨

(٢) البقرة بعض الآية ٦

(٣) هو محمد ابن عبد الرحمن بن محيصن السهمى ، مقرىء أهل مكة من ابن كثير ، ثقة ، روى له مسلم ، كان أعلم القراء بالعربية مات صـ ١٢٣ هـ ، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب صـ ٩

الذى سهل حذفها كراهة اجتماع الهمزتين مع قوة الدلالة عليها ، أى حذف همزة الاستفهام ، لأنها حرف جاء لمعنى لأن أم تدل على الاستفهام [٢]، فهذا يدل على أن حذف همزة الاستفهام يشترط فيه أمن اللبس إى وجود ما يدل عليها .

وأجاز الأخفش وتبعه طائفة إلى جواز حذفها مطلقا أى بلا شرط [٣]

المذهب الثانى : تحقيق الهمزتين والفصل بينهما بألف كراهة التقاء الهمزتين وقد ذكر ذلك سيبويه " أن من العرب ناسا يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفا إذا التقيا وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا كما قالوا اخشينان بالألف – أى أنهم فصلوا بين نون التوكيد ونون النسوة – بالألف كراهة التقاء هذه الحروف المضاعفة ، وقد روى عن أبى إسحاق [٤] أنه قرأ [أأنذرتهم] حقق الهمزتين وأدخل بينهما ألفا كراهة الجمع بينهما [٥].

المذهب الثالث : تحقيق الهمزة الاولى ، وتخفيف الثانية وهى لغة قريش وسعد بن بكر وكنانة وهى قراءة أهل المدينة وأبى عمرو [٦]والأعمش [٧] [آنذرتهم] .

---

(١) مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه صـ ١٠ ، والكامل المفصل فى القراءات الأربعة عشر صـ ٤

(٢) الضرائر صـ ١٥٨ ، صـ ١٥٩ ، إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٨٤

(٣) معانى الأخفش ١ / ١٨٢ ، ومعانى القرآن للزجاج ١ / ٧٨ ، شواهد التوضيح صـ ١٤٦ ، الخزانة ٤ / ٤٤٨

(٤) هو يعقوب بن إسحق بن زيد بن عبد الله بن أبى اسحاق الحضرمى البصرى ، كان أعلم الناس فى زمانه بالقراءات والعربية توفى عام ٢٠٥ هـ ، بقية الوعاه صـ ٤١٨

(٥) الكتاب ٣ / ٥٥١ ، إعراب النحاس ١ / ١٨٥

(٦) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المكى المحزومى ويكنى أبا عمرو ويلقب بقنبل توفى بمكة عام ٢٩١ إحدى وتسعين ومائتين الإرشادات الجلية صـ ٨

(٧) هو أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش ولد عام ٦٠ ومات سنة ١٤٨ القراءات الشاذة صـ ٣٣

المذهب الرابع : تخفيف الهمزة الثانية مع إدخال ألف بينهما وهى قراءة أبى عمرو [١]، ونافع [٢]

وبعد هذا العرض أرى أن العرب كرهوا اجتماع مثلين كما قال سيبويه[٣]، سيبويه[٣]، ففروا منه إلى الحذف أو الفصل أو التخفيف أو التخفيف والفصل معا وهذا موضع من المواضع الذى كره العرب فيه اجتماع الأمثال فى اللفظ فقط .

---

(١) ينظر الإرشادات الجلية صـ ٥٩

(٢) هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم الليثى أصله من أصفهان وكان إمـام دار الهجرة وتوفى عام ١٦٩ هـ تسع وستين ومائة ، غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى ٢ / ٣٣٠ ، النشر فى القراءات العشر ١ / ١١٠

(٣) الكتاب ٣ / ٥٥١

المبحث الرابع
أثر كراهة التماثل فى المعنى

أولا : كراهية الجمع بين حرفين لمعنى واحد

كره العرب أن يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يكرهوا ذلك فى الأسماء والأفعال لأن ذلك نقيض ما وضعت عليه من الاختصار (١)

أ ـ كراهية الجمع بين لام الابتداء و " إنّ "

اعلم أن مكان " إن " فى الكلام الابتداء لأنه موضع لا يخلص للاسم دون الفعل (٢).

واختصت إنّ من بين أخواتها بدخول لام الابتداء وهى لام مفتوحة فائدتها توكيد مضمون الجملة (٣)، وتسمى اللام المقوية مدلول الجملة الخبرية المجردة(٤).

وكان هذا الاختصاص لأنها لم تغير معنى الابتداء كما غيرته أخواتها

فهى لم تغير معنى الجملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد ، ولتساويها فى التوكيد (٥)، فحسنت لام الابتداء مع إنّ لاتفاقهما فى المعنى فكلاهما يؤكد معنى الجملة (٦) ، من قبل أن كل واحدة من اللام ومن إن يجاب بها القسم وذلك قولك " والله إن زيدًا قائم والله لزيد قائم " فلما اشتركا فى هذا الوجه وكانت

---

(١) الأشباه ١ / ٣٩٦
(٢) المقتضب ٢ / ٣٤٦
(٣) الجنى الدانى صـ ١٢٤
(٤) الجواهر صـ ٨٧
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٦ ، شرح عيون الأخبار صـ ١٠٧
(٦) الانصاف ١ / ٢١٤ ، الفوائد ٢ / ٣٤٤

كل واحدة منها حرف توكيد دخلت اللام على خبر إنّ للمبالغة فى التوكيد وتنبيها على الاصل المهجور وحق هذه اللام [١].

وحق هذه اللام أن تكون فى الابتداء لأنها لها الصدر [٢]إلا أنهم كرهوا أن يجمعوا بين حرفى توكيد فزحلقوا اللام إلى الخبر لتوكيده كما أكدت إن المبتدأ [٣].

لئلا يجمع بين توكيدين لأنهما جميعا للتوكيد [٤].

وقد رفض المرادى أن تكون إن لتوكيد المبتدأ واللام لتوكيد الخبر فقال [وما قيل من أن اللام لتوكيد الخبر وإن لتوكيد الاسم فهو منقول عن الكسائى وفيه تجوز لأن التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر] [٥].

واستحقت هذه اللام ان تكون فى صدر الكلام لخمسة أمور :

أولها : أن العرب قد نطقت بذلك نطقا وذلك مع إبدال الهمزة هاء فى نحو قولهم لهنك قائم [٦]، والمراد لأنك قائم لكنهم لما أبدلوا الهمزة هاء زال لفظ " إن" وصارت كأنها حرف آخر فجاز الجمع بينهما وسهل الجمع بين حرفين التوكيد وصار هذا الإبدال من الهمزة كالفصل الموقع بينهما بالمبتدأ فى المعنى أو بالظرف [٧].

---

(١) سر الصناعة ١ / ٣٧٦ ، المسائل العسكرية صـ ٢٥٥
(٢) المقتصد ١ / ٤٥٤
(٣) الأشمونى ١ / ٣٩٦
(٤) اللامات للهروى صـ ٧٨
(٥) الجنى صـ ١٣٠
(٦) شرح الشافية ٣ / ٢٢٣
(٧) المسائل العسكرية صـ ٢٥٥

قال الشاعر :

ألا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم [١]

الثانى : أن " إن " وما عملت فيه جميعا فى موضع اسم مرفوع بالابتداء بدلالة قوله تعالى " أن الله برىء من المشركين ورسوله " [٢]، وإذا كان " إن " وما نصبته فى تقدير اسم مرفوع وجب أن تكون اللام داخلة عليهما لأنهما فى موضع اسم مبتدأ كما تدخل على الاسم المبتدأ .

الثالث : أن إنّ عاملة واللام غير عاملة فلا يجوز أن تكون مرتبة اللام بعدها لأن إنّ لا تلى الحروف لا سيما إن كان ذلك الحرف مما يحصن الاسم من العوامل ويصرفه إلى الابتداء فذلك ترجيح للعامل على ما ليس بعامل [٣].

الرابع : أنها لو قدرت إنّ لزم الفصل بين إنّ ومعمولها بحرف من أدوات الصدر [٤] وهذا لا يجوز .

الخامس : أنها علقت أفعال القلوب ، وندر زيادتها فى الخبر كقول الراجز

أم الحليس لعجوز شهربة [٥]

فإن قيل : إن كان الأمر كذلك فلم أخرت اللام إلى الخبر ؟

---

(١) البيت من بحر الطويل لرجل من بنى نمير لم يسمه الرواه والشاهد فى قوله لهنك دليل على أن لام الابتداء لها الصدارة وأبدلت همزة إن هاء فسهل الجمع بين لفظى التوكيد ، مواضعه الخصائص ١ / ٣١٤ ، الجنى الدانى صـ ١٢٩ ، سر الصناعة ١ / ٣٧١ ، ابن يعيش ٨ / ٦٣ ، الخزانه ٤ / ٣٣٩ ، اللسان

(٢) النساء بعض آية ٣

(٣) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٤٤

(٤) الجنى الدانى صـ ١٣٠

(٥) رجز لرؤية بن العجاج وقيل لشاعر يدعى عنتر بن عروس وبعده ترضى بعظم الرقبة والشاهد فى قوله [لعجوز] ندر دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ المؤخر
مواضعه : الجنى الدانى صـ ١٣٠ ، تخليص الشواهد صـ ٣٨١ ، الخزانة ٤ / ٣٢٨ ، الجواهر صـ ٨٧

فالجواب بالآتى :

أولا : جعلت اللام فى الخبر وحدها أن تكون مقدمة ، لأن الخبر هو الأول فى الحقيقة ، أو فيه ما يتصل بالأول فيصير هو وما فيه الاول فلذلك قلت إن زيد المنطلق لأن المنطلق هو زيد [١]، ولا تضر شدة البعد بينهما لأنه نال الصدر .

وما بينهما وإن طال كالساقط [٢]، وجاز دخوله على الخبر من حيث كان عبارة عن المبتدأ [٣].

ثانيا : إنما أخرت اللام إلى الخبر ، وجعلت إن مع المبتدأ من قبل أن إنّ عاملة ، والمبتدأ لا يكون إلا إسما فجعل ما يعمل فى الأسماء معها .

واللام ليست عاملة والخبر لا يلزم أن يكون اسما فقد يجوز أن يكون جملة وظرفا ، لذا جعلت اللام التى هى غير عاملة فيما قد يكون مفردا ، وجعلت إنّ العاملة تلى الاسم الذى سبيله أن يكون مفردا [٤].

ولا تدخل لام الابتداء على اسم إنّ لأن الأصل يقتضى أن تنقل من صدر الكلام وتدخل الاسم لأن السبب قائم وهو اجتماع المثلين فكنت عائدا لما فررت منه [٥].

فلا تدخل على اسم إنّ إلا إذا فصل بين الاسم وبين إنّ بفاصل وهو الظرف أو الجار والمجرور مثل قوله تعالى [وإن له لزلفى][٦]، وقوله تعالى[إن

---

(١) المقتضب ٢ / ٣٤٣
(٢) الجواهر صـ ٨٩
(٣) المقتصد ١ / ٤٥٥
(٤) سر الصناعة ١ / ٣٧٣ ، اللامات صـ ٨٥ ، معانى الحروف صـ ٥١
(٥) الانصاف ١ / ٢١٧
(٦) ص بعض آية ٤٠

إن فى ذلك لعبرة لمن يخشى] [1]، لأنه قد ذهب موجب الثقل بالاجتماع مع إنّ [2].

ثالثا : قيل إنما جعلت اللام فى الخبر أى أخرت إبقاء لعمل إنّ لأنها قد علقت أفعال القلوب العاملة بالأصالة فكانت اللام بتعليق إنّ أولى من تعليق علمت وأخواتها [3] .

والخلاصة : أن العرب كرهوا اجتماع حرفين بمعنى واحد وهو التوكيد والتحقيق ففرقوا بينهما وزحلقوا اللام إلى الخبر لتوكيده كما أكدت إنّ المبتدأ لئلا يجمع بين توكيدين كما لا يجمع بين تأنيثين ولا بين تعريفين [4].

ب ـ كراهة اجتماع معرفين على معرف واحد

ياء النداء و " أل " المنادى هو المقصود إقباله حقيقة مثل يا محمد ويا على أو حكما [5] مثل يا الله فإن الله سبحانه وتعالى ليس فى جهة معينة حتى يقبل إلى الجهة الأخرى فهو فى كل الجهات سبحانه وتعالى " فأينما تولوا فثم وجه الله " [6] ، ومن المجاز قولنا يا سماء ويا أرض فإنها نزلت أولا منزلة من له صلاحية النداء ثم أدخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها ولذلك عد كثير من العلماء المنادى من أنواع المعرفة [7]، لأن المنادى فى المعنى لا ينفك عن كونه مخاطبا وحكم المخاطب أن يكون معرفة [8].

---

(١) النازعات بعض آية ٢٦
(٢) رصف المبانى صـ ٢٣٤
(٣) جواهر الأدب صـ ٨٨
(٤) اللامات صـ ٨٢
(٥) ينظر الفوائد ١ / ٣٣٣
(٦) البقرة بعض آية ١١٥
(٧) الفوائد ١ / ٣٣٣
(٨) شرح الوافية صـ ١٩١

ولذلك منع البصريون [١] نداء ما فيه أل بطريق مباشر تحرزا من اجتماع آلتى التعريف على معرف واحد لأن صرف النداء يفيد تعريف القصد واللام إما لتعريف العهد أو للحضور [٢]، فلما كان حرف النداء يحدث تخصيصا فى المنادى، المنادى، والألف واللام للتخصيص كره اجتماعهما فتوصل إلى نداء ما فيه أل بطريق غير مباشر وهو إما بواسطة أى نحويا أيها الرجل ويا أيتها المرأة أو اسم الاشارة الخالى من كاف الخطاب مثل يا هذا الرجل أو بالاثنين معا نحويا أيهذا الرجل [٣].

وليس المكروه اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا أو يا عبد الله بل المكروه اجتماع التعريف لحصول الاستغناء بأحدهما ولذا قال الأنبارى : فى حالة نداء الاسم العلم نحو يا زيد يعرى عن تعريف العملية ويعرف بالنداء لئلا يجمع بين تعريفين تعريف النداء وتعريف العلمية [٤].

وقال ابن يعيش الكراهية أتت من حيث أن تعريف الألف واللام تعريف العهد وهو يتضمن معنى الغيبة لأن العهد يكون بين اثنين هما المتكلم والمخاطب فى شأن ثالث غائب عنهما ، والنداء خطاب الحاضر فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان [٥].

ثانيا : أن المنادى المقرون بأل إما أن يبنى وإما أن يعرب وكلاهما مشكل .

أما البناء فوجه إشكاله من جهتين :

الأولى : أن الألف واللام من خصائص الأسماء فهى تبعد الاسم من شبه الحرف الذى هو علة البناء .

---

(١) الانصاف ١ / ٣٣٧

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٨

(٣) شرح ابن عقيل بحاشية الخضرى ٢ / ١٧٦

(٤) الانصاف ١ / ٣٣٨

(٥) ابن يعيش ٢ / ٩

الثانية : أن الألف واللام معاقبة للتنوين فهى كالتنوين فكأن الاسم المقترن بها منون فمن أجل ذلك استكرهوا دخول الالف واللام مطردا فى المنادى المبنى .

أما الإعراب فوجه إشكاله أن العلة التى من أجلها بنوا المنادى هى وقوع المنادى موقع الضمير ، ومشابهته الضمير فى الإفراد والتعريف موجودة فى ذى الألف واللام إذا بنى فكيف يعرب ؟ (١)

وقد استثنى النحاة عدة مسائل يجوز فيها نداء ما فيه " أل " بدون واسطة وهى :

الأولى : نداء اسم الله تعالى ، وإنما تم نداؤه بدون واسطة للأسباب الآتية :

١- لزوم أل فيه حتى صارت كالجزء منه فلما كثر فيه استعمال أل بحيث صارت كالجزء منه استجازوا فيه مالم يستجيزوه فى غيره (٢).

كما أن الألف واللام فى لفظ الجلالة ليست للتعريف وإنما هى عوض عن همزة إله فكأن الألف واللام عوض على رأى بعض العلماء (٣)

فلما لم يجتمع هذان الامران فى موضع آخر اختص هذا الإسم بذلك الجواز ولذلك لا يجوز أن يقال يا النجم (٤)، ويال الصعق (٥)، وإن كانت اللام فيهما لازمة لكنها ليست عوضا عن محذوف ، وكذلك لا يجوز يا الناس سواء

---

(١) النصاف ١ / ٣٣٧ ، ٣٣٨

(٢) ابن يعيش ٢ / ٩

(٣) الانصاف ١ / ٣٣٩

(٤) أصل معنى النجم الكوكب وقد خص به الثريا فصار لها علما اللسان (نجم)

(٥) هو أحد فرسان العرب سمى بذلك لأنه أصابته صاعقة ، وقيل سمى بذلك لأن بنى تميم ضربوه على رأسه فكان كلما سمع صوتا شديدا أصابه الصعق .

وأصل الصعق صفة تقع على كل من أصابته صاعقة لكنه غلب عليه حتى صار بمنزلة زيد وعمرو " اللسان صعق "

كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لأن أصله أناس ، لكنها ليست بلازمة للكلمة لأنه يقال ناس فى سعة الكلام (١)، فجاءت أل عوضا عن الهمزة المحذوفة (٢)

قال سيبويه : واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام البته إلا أنهم قالوا يا الله اغفر لنا (٣).

وذلك لأن " أل " بمنزلة حرف من نفس الكلمة ، والدليل على ذلك أنه يجوز أن يقال فى النداء ياألله بقطع الهمزة ، ولو كانت كالهمزة التى تدخل على حرف التعريف لوجب أن تكون موصولة فلما جاز فيها هنا القطع دل على أنه بمنزلة حرف من نفس الكلمة (٤).

ب – أن اسم الله تعالى لا يكون صفة لأى ، فلا يقال يا أيها الله ، لأن " أيا " إنما توصف غالبا بأسماء الأجناس ، والله سبحانه وتعالى واحد وليس بجنس، تعالى الله عن ذلك .

ج – أن الألف واللام فى لفظ الجلالة ليست لتعريف ، وإنما هى عوض عن همزة إله فكأن الالف واللام عوض (٥)على رأى بعض العلماء .

الثانية : الجمل المحكية نحو يا الرجل المنطلق فيمن سمى بذلك ، فالرجل منطلق منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره حركة الحكاية ، لأن الجمل المحكية تجرى مجرى المثل .

الثالثة : الضرورة الشعرية لان فيها يرتكب الشاعر ما لا يمكن ارتكابه فى اختيار الكلام ومنها قول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تعقبانا شرا (١)

---

(١) الفوائد ١ / ٣٣٥ ، ٣٣٦

(٢) البيان فى شرح اللمع صـ ٣٧٨ ، ٣٧٩

(٣) الكتاب ١ / ٣٠٩

(٤) الانصاف ١ / ٣٣٩

(٥) السابق ١ / ٣٣٩

الرابعة : نداء الاسم الموصول المبدوء " بأل " نحو الذى والتى [٢]، وقد رفض ذلك ابن مالك بحجة أن الألف واللام فى الذى والتى ليستا للتعريف وإنما هما زائدتان ، والذى يدل على ذلك تعريف هذه الاسماء الموصولة بصلاتها فلما كانت الالف واللام زائدتين لم يعتد بهما [٣].

وبعد هذا العرض يبدو لى أن كراهة إجتماع متماثلين فى المعنى أدت منع نداء ما فيه أل بطريق مباشر بل بواسطة حتى لا يجتمع معرفين على معرف واحد فى محل واحد ، واما العلم والمضاف فليس فيهما اجتماع معرفين فى محل واحد، لأن تعريف العلم منوى والإضافة لا يجتمع فيها معرفان فى محل واحد [٤].

كراهة الجمع بين علامتى تأنيث

يميز بين المذكر وبين المؤنث فى الاسم المتمكن فى لغتنا العربية بعلامات كثيرة [٥]، تلحق المؤنث ولم تلحق المذكر لأنه الأصل فلم يحتج إلى علامات [٦]، وأشهر هذه العلامات التاء مثل فاطمة وعائشة والالف المقصورة مثل ليلى وسلمى والالف الممدودة مثل دعاء وشيماء .

---

(١) رجز لم يعرف قائله
الشاهد فى قوله [فيا الغلامان] جاز نداء ما فيه أل فى الضرورة الشعرية
مواضعه : المقتضب ٢٤٣/٤ ، الانصاف ١/ ٣٠٨ ، المقرب صـ ١٩٤، شرح الرضى ٦٤/١
(٢) المقتضب ٤ / ٢٤٣
(٣) شرح التسهيل ٢ / ٣٩٨ ، البيان فى شرح اللمع صـ ٣٧٨
(٤) الإنصاف ١ / ٣٣٩ ، وأسرار العربية صـ ٢٣٠
(٥) ينظر المذكر والمؤنث لابن الانبارى ١ / ١٧٦ ، ١٧٧
(٦) الاشمونى ٤ / ٩٥

ولذلك اكتفى كثير من العلماء بذكر هذه العلامات الثلاث [١]، وأصل هذه العلامات وأقواها وأظهرها التاء ، لأنها لم تلتبس بغيرها بخلاف الالف فإنها تلتبس بغيرها [٢]، كألف الإلحاق كأرطى وألف التكثير كقبعثرى ، وإذا لم تظهر هذه التاء تقدر[٣] ، ولذا قال ابن مالك

" وفى أسام قدروا التاء كالكتف " [٤]

ويعرف التقدير بأمور : كالضمير العائد على الإسم مثل قوله تعالى " النار وعدها الله الذين كفروا " [٥]، وبالإشارة مثل قوله تعالى " هذه جهنم " [٦]، وبثبوتها فى تصغيره مثل عيينه وأذينه تصغير عين وأذن وسقوطها من عدده مثل ثلاث أذرع .

وتأنيث الخبر مثل هند مجتهدة والنعت مثل رأيت أذنا مقطوعة والحال مثل جاءت هند مسرعة [٧].

ولا تدخل هذه التاء فى خمسة أوزان :

أحدها : فعول بمعنى فاعل مثل رجل صبور وامرأة صبور

الثانى : فعيل بمعنى مفعول مثل رجل جريح وامرأة جريح

الثالث : مفعال مثل منحار

الرابع : مفعيل مثل معطير

---

(١) المذكر والمؤنث للقراء صـ ٥٧ ، والمذكر والمؤنث للتسترى صـ ٤٧ ، واوضح المسالك ٣ / ٢٣٣

(٢) الاشمونى ٤ / ٩٤

(٣) الرضى ٢ / ١٦١

(٤) ألفية ابن مالك صـ ٦٣

(٥) سورة الحج من الآية ٧٢

(٦) سورة يس من الآية ٣٦

(٧) يراجع أوضح المسالك ٣ / ٢٣٤

الخامس : مفعل مثل مغشم [١].

وما لا يتميز مذكره عن مؤنثه فإن كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقا كالنملة والقملة للمذكر والمؤنث ، وإن كان مجردا من التاء فهو مذكر مطلقا كالبرغوت للمذكر والمؤنث [٢].

وكما قلت أن المذكر أصل والمؤنث فرع والدليل على أصالة المذكر شيئان :

الاول : أن ما من مذكر ولا مؤنث إلا يطلق عليه شىء وشىء مذكر [٣].

الثانى : أن المذكر لا يفتقر إلى زيادة ، والتأنيث لا يحصل إلا بزيادة [٤].

ولما كان المؤنث فرعا كان ثقيلا ، ولذا كان لا يحتمل زيادتين ولذا قال الصبان فى شرحه لقول ابن مالك :

علامة التانيث تاء أو ألف [٥]

أتى " بأو " التى لأحد الشيئين إشارة إلى أن العلامتين لا يجتمعان فى كلمة واحدة فلا يقال فى ذكرى ذكراة ، وأما علقاة وأرطاة فألفهما مع وجود التاء للإلحاق بجعفر ومع عدمهما للتأنيث [٦].

ويقول السجستانى : اعلم أن المذكر أخف من المؤنث لأن التذكير قبل التأنيث فلذلك صرف أكثر المذكر العربى وترك صرف المؤنث العربى [٧].

---

(١) ابن الناظم صـ ٧٥٣
(٢) حاشية الصبان ٤ / ٩٥
(٣) ينظر الكتاب ٣ / ٢٤١
(٤) ابن يعيش ١ / ٥٩
(٥) ألفية ابن مالك صـ ٦٣
(٦) حاشية الصبان ٤ / ٩٥
(٧) المذكر والمؤنث للسجستانى صـ ٣٦

وبناء على ذلك قال أبو على الفارسى : لا يجتمع الحرفان لمعنى واحد فى الكلمة ألا ترى أنك إذا جمعت اسما فيه علامة التانيث بالألف والتاء – أزلتها بالحذف أو القلب لاجتماع شيئين بمعنى واحد فى الكلمة [١].

فالأصل فى مسلمة مسلماتاة وصالحة صالحاتات إلا أنهم لما أدخلوا تاء التأنيث فى الجمع حذفوا هذه التاء التى كانت فى الواحد لأنهم كرهوا أن يجمعوا بينهما لأن كل واحدة منهما علامة تانيث ولا

يجمع فى اسم واحد علامتا تانيث فحذفوا الأولى لأن فى الثانية زيادة معنى ألا ترى أن الأولى تدل على التانيث فقط والثانية تدل على التانيث والجمع وهى حرف إعراب ، فلما كان فى الثانية زيادة معنى كانت تبقيتها وحذف الاولى اولى [٢].

هذا فى الحذف أما القلب ففى مثل قولهم حمراوات وحبليات فى جمع حمراء وحبلى [٣].

وإذا انتقلت إلى باب النسب نجد علماء التصريف يعللون لحذف تاء التأنيث عند النسب إلى فاطمة ومكة فيقال فاطمى ومكى لئلا تجتمع علامتا تانيث فى نسب امرأة ومكة [٤].

ويرى ابن الحاجب أن العلة فى مخالفة العدد للمعدود من ثلاثة إلى عشرة إنما هو كراهية الجمع بين دليلى تأنيث فيما هو كالشىء الواحد [٥].

ويرى ابن جنى : أن الحذف إنما جاء لإصلاح اللفظ فقط وليس للمعنى حيث قال : ومن ذلك قولهم فى جمع ثمرة وبسرة ثمرات وبسرات فكرهوا إقرار

---

(١) كتاب الشعر صـ ١٣٨
(٢) الرضى ٢ / ١٩١ ، الإنصاف ١ / ٤٣
(٣) الأشباه ١ / ٢٨٠
(٤) شرح الشافية ٢ / ٦
(٥) شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٥٨٥

التاء تناكرا لاجتماع علامتى التأنيث فى لفظ اسم واحد فحذفت وهى فى النية مرادة البتةَ لا لشىء إلا لإصلاح اللفظ لأنها فى المعنى مقدرة ومنوية لا غير ، ألا تراك إذا قلت ثمرات لم يعترض شك أن الواحدة منها ثمرة وهذا واضح ، والعناية إذا فى الحذف إنما هو بإصلاح اللفظ إذ المعنى ناطق مقتض لها حاكم بموضعها(١).

ويرى الجمهور من إصلاح اللفظ قلبهم ألف التأنيث همزة فى حمراء ونحوه وذلك أنهم لما أرادوا تأنيث ما آخره ألف بألف تأنيث لم يمكنهم الجمع بين ألفين فأبدلت المتطرفة همزة (٢).

وبعد هذا العرض أخلص إلى :

أن لثقل التأنيث كرهوا الجمع بين علامتيه إلى جانب أن التاء تدخل فى غالب الامر كالمنفصلة مما دخلت عليه لأنها تدخل على اسم تام الفائدة لإحداث معنى آخر وهو التأنيث فكانت كالاسم ضم إلى اسم آخر فثقل بالتركيب مثل حضرموت وبعلبك وترتب على هذا الثقل :

ا ـ حذف تاء التأنيث عند الجمع فيقال فى مسلمة مسلمات

ب ـ حذف تاء التانيث عند النسب فيقال عند النسب إلى فاطمة ومكة فاطمىّ ومكىّ

جـ ـ قلب ألف التأنيث همزة فى حمراء ونحوها

د ـ قلب الهمزة واوا كما قالوا فى جمع صحراء صحراوات وقلب الالف ياء عند جمع حبلى فيقال حبليات وفى هذه المواضع كلها الكراهة لم تأت لتتابع الامثال فى المعنى فقط وإنما ضم إليها ثقل التانيث وثقل الجمع والتركيب لأن تاء التأنيث كالكلمة المفردة ضمت إلى ما قبلها وتماثل اللفظين فى حمراء فاجتماع الألفين

(١) الخصائص ١ / ٣١٣ ، ٣١٤

(٢) المرادى ٥ / ٣

أدى إلى قلب الثانية همزة وكل ذلك مكروه فروا منه إلى الحذف أو القلب أو المخالفة وذلك فى باب العدد .

المبحث الأول
الكراهة والدراسات الصرفية

إذا تتبعنا علة الكراهة فى الدراسات الصرفية نجد أن كراهة اجتماع الأمثال فى الدراسات الصرفية أكثر منه فى الدراسات النحوية فقد وردت فى أغلب أبواب الصرف .

وأقول : ربما أنه يدرس بنية الكلمة كلها ، والتغيير فيه متوفر وميسر ، فنجد الإبدال ، والإعلال ، والفك والإدغام ، والحذف والزيادة ، والوصل وغير ذلك ، فاجتمع التغيير وهو مخالف للأصل ومخالفة الأصول مكروهة ، وتوالى الأمثال وهو مكروه أصلا فكثرت علة الكراهة فى الدراسات الصرفية وتعددت ، وإليك الأمثلة :

أولا : الكراهة والتفريع

حين نتتبع الكلمات العربية نجد بعض الكلمات الثلاثية وردت على أوزان مختلفة وأبنية متعددة والمعنى واحد وذلك مثل عنف ورسل بضم الفاء والعين وعنف ورسل بضم الفاء وسكون العين وقد قرىء بالوجهين [١]قوله تعالى [ولقد أرسلنا رسلنا بالبينات] [٢]، وقوله تعالى [وقالت رسلهم أفى الله شك] [٣].

---

(١) أسكن السين أبو عمرو وضمها غيره ، البدور الزاهرة فى القراءات العشر المتواترة ٢ / ٨٩٣ ، والنشر فى القراءات العشر ٢ / ٢١٥ ، ٢١٦ ، والاتحاف صـ ١٤٢ و صـ ١٦١ ، والارشادات الجلية صـ ٢٤٦ و صـ ٤٧٢

(٢) الحديد من الآية ٢٥

(٣) إبراهيم من الآية ١٠

وكذلك إبل بكسرتين وإبل بكسر فسكون ، وكذلك كبد وفخذ بفتح وكسر وكبد وفخذ بفتح وسكون .

وقد قرر علماء اللغة أن الاصل بناء واحد والباقى متفرع منه [١]

والتفريع : استبدال حركة بحركة أخف منها أو سكون لغرض التخفيف ولغير علة تصريفية [٢].

وهو لون من ألوان التوسع فى اللغة ، يكون فى الثلاثى فقط لأنه يتطلب التخفيف ما أمكن " لابتناء وزنه على الخفة " [٣]، وهو أعدل الأبنية وكان كذلك لأنه حرف يبتدأ به لا يكون إلا متحركا ، وحرف يوقف عليه لا يكون إلا ساكنا ، وحرف يكون حشوا فاصلا بينهما ، وليس المراد بالاعتدال قلة الحروف ، ألا ترى أن فى الكلام نحو " من " و " كم " ولسنا نقول أنه أعدل الأبنية [٤].

ومدار الأصالة والفرعية فى التفريع على كثرة الاستعمال وقلته [٥]

فإن قيل : هذا مسلم به فى فخذ وعنق بالسكون فلقلة استعمالهما صارا فرعا على فخذ بفتح وكسر وعنق بضمتين .

فماذا تقول فى عسر ويسر بالسكون وهما أشهر منهما مضمومى العين ؟ هل يكون الضم فيها فرع السكون ؟

فالجواب : أن ثقل الضمتين أكثر من الثقل الحاصل فى سائر الأصول ، فلا يمتنع أن يحمل تضاعف الثقل فى بعض الكلمات على قلة استعمالها مع كونها أصلا .

---

(١) شرح الشافية ١ / ٤٠
(٢) الواضح فى تصريف الأسماء صـ ١٠
(٣) التبيان فى تصريف الأسماء صـ ١٢
(٤) ابن يعيش ٦ / ١١٣
(٥) الضياء فى تصريف الأسماء صـ ٢١

وإذا كان الاستثقال فى الأصل يؤدى إلى ترك استعماله أصلا كما فى نحو يقوُل بضم الواو ويبيع بكسر الياء وغير ذلك مما لا يحصر ، فما المنكر من آدائه إلى قلة الاستعمال (١).

ويطرد التفريغ عند بعض القبائل دون بعض فهو عند بنى تميم من مضر وتغلب بن وائل من ربيعة أما الحجازيون فلا يغيرون فى البناء ولا يفرعون (٢).

وسببه والداعى إليه كراهية الثقل الناتج من توالى حركتين ثقيلتين من عنق وإبل أو الانتقال من الأخف إلى الأثقل فى نحو كبد وفخذ وكتف ولهذا كان التفريع فى الأبنية الثقيلة دون الخفيفة .

يقول ابن الحاجب : وإنما سكنوا العين فى فخذ وكبد كراهة الانتقال من الأخف أى الفتح إلى الأثقل منه أى الكسرة فى البناء المبنى على الخفة أى بناء الثلاثى فسكنوه ليكون السكون أخف من الفتح فيكون الانتقال من الفتح إلى الأخف منه .

وأما فى قولهم عنق وإبل بتسكين العين فليس التخفيف فى مثله لكراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل مثل فخذ وكبد وكتف بل إنما سكن لكراهة توالى الثقيلين فى الثلاثى المبنى على الخفة .

والتخفيف فى عنق أكثر منه فى إبل لأن الضمتين أثقل من الكسرتين . وهو فى الجمع أكثر منه فى المفرد لثقل معنى الجمع (٣).

يقول سيبويه : إذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين ، وإنما الضمتان من الواوين فكما كره الواوان كذلك تكره الضمتان لأن الضمة من الواو ، وذلك فى قولك الرسل والطنب والعنق بتسكين العين تريد الرسل والطنب والعنق بالضم .

---

(١) شرح الشافية ١ / ٤٦

(٢) ينظر الكتاب ٤ / ١١٣ ، شرح الشافية ١ / ٤٠ ، البحر المحيط ١ / ١٥٥

(٣) ينظر شرح الشافية ١ / ٤٠ ، والخصائص ٢ / ٣٤١

وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الياءات فى مواضع ، وغن الكسرة من الياء فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان وذلك فى قولك إبل بكسرتين وإبل بكسرة وسكون (١).

وفى هذا الموضع يجدر بنا أن ننبه أن العرب أهملوا وزنين من الثلاثى هما فُعِل بضم الفاء وكسر العين وفِعُل بكسر الفاء وضم العين كراهية الانتقال من ثقيل إلى ثقيل أو من ثقيل إلى أثقل منه (٢).

وبعد هذا العرض يبدو لى أن التفريع أثر من آثار كراهية الثقل الناجم من توالى الحركات الثقيلة أو الإنتقال من خفيف إلى ثقيل أو من ثقيل إلى أثقل منه أضف إلى توالى الحركات الخروج عن مناهج الأسماء وطريقها الموضوعة على الخفة وذلك مخالفة للأصل وفى مخالفة الأصل نوع من الثقل .

كما يضاف إلى توالى الأمثال فى مثل رسل وإبل فرعية الجمع فهى فرع المفرد والفرع أثقل من الاصل لأن فيه مخالفة الأصل أيضا .

كما أن كثرة الاستعمال داعية إلى التخفيف كل ذلك المكروه يدعو إلى التخفيف ففروا من بناء الوزن الثقيل إلى ما هو أخف منه كما تقتضيه الطبيعة .

(١) ينظر الكتاب ٤ / ١١٤

(٢) الممتع ١ / ٦٠ ، ابن الناظم صـ ٨٢٢ ، ابن يعيش ٦ / ١١٣

المبحث الثانى
الكراهة وجمع التكسير

تعددت مواضع الكراهة فى جمع التكسير ، وتعددت الأسباب وربما يجمعها أن الجمع خلاف الأصل ، لأن الأصل المفرد ، ومخالفة الأصول مكروهة .

وإليك المواضع والأسباب

الموضع الأول : قلب الهمزة ياء أو واوا وجوبا فى باب الجمع الأقصى ويقصد به ما جاء على وزن وشبهه ، وقلب فيه حرف العلة همزة ولم تصح فيه لام الجمع فعند ذلك وجب فيه إضافة تغييرين :

أولهما : إبدال كسرة الهمزة العارضة فتحة .

ثانيهما : قلب الهمزة ياء فى ثلاث مواضع ، وواوا فى موضع واحد فتقلب ياء :

أ – إذا كانت لام الجمع ياء أصلية فى المفرد نحو هدية وهدايا .

ب – إذا كانت لام الجمع ياء منقلبة عن واو نحو مطية ومطايا .

ج – إذا كانت لام الجمع همزة نحو خطيئة وخطايا .

وتقلب الهمزة العارضة فى الجمع واوا فى موضع واحد وهو :

أ – إذا كانت لامه واوا سلمت فى المفرد ، وقبلها ألفا ثالثة زائدة نحو علاوة وعلاوى .

فقد قال العلماء [١]: أن أصل هدايا هدايى بياءين الاولى ياء المد الزائدة فى المفرد، والثانية لام الكلمة قلبت الياء الاولى همزة لوقوعها بعد ألف الجمع الاقصى ثم أبدلت كسرة الهمزة فتحة تخفيفا وتوصلا إلى قلب الياء ألفا فقيل هداءَى ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداءا وهنا يجتمع فى الطرف الذى هو محل التخفيف ثلاث ألفات ، إذ الهمزة المفتوحة شبيهة بالألف ،

(١) ينظر شرح الشافية ٣ / ١٨٠ وما بعدها ، الممتع ١ / ٣٤٣ ، الارتشاف ١ / ١٢٩

وذلك غاية فى الثقل فكان لا بد للتخفيف فاتجهوا إلى أثقل الحروف الثلاثة وهى الهمزة وقلبوها ياء .

ومثل ذلك مطية ومطايا وخطيئة وخطايا وعلاوة وعلاوى ، وإنما قلبت الهمزة العارضة واوا فى المثال الأخير طلبا للمشاكلة بين المفرد والجمع .

والخلاصة أنهم كرهوا أن يجمعوا بين ثلاثة ألفات فأبدلوا من الهمزة ياء فى مثل هدايا وخطايا ومطايا ، وواوا فى مثل علاوى .

وعلى غرار المسألة السابقة ، وبنفس الأسباب قلبت الواو الثانية المجاورة للطرف فى الجمع الاقصى همزة فى نحو قولهم أوائل ،

والأصل أواول لأن واحده أوّل مما فاؤه وعينه واوا كراهة اجتماع الواوين والألف من جنسهما [1].

ومن هنا يبدو أن القلب كان نتيجة كراهة توالى الأمثال ويضاف إلى ذلك أسباب أخرى

أولا : أن الجمع خلاف الأصل ومخالفة الأصول مكروهة .

ثانيا : أن الأمثال ضعيفة لأنها حروف علة والضعف مكروه .

ثالثا : أن اجتماع الضعفاء كان فى الطرف الذى هو محل التغيير والتخفيف والطرف ضعيف .

فاجتمع الثقلاء التماثل ، العلة ، والتطرف ومخالفة الأصل فكان التغيير واجبا .

الموضع الثانى : امتناع جمع فاعل على فواعل فى مثل شاعر وضارب وجالس وذلك أنه لما كانت هذه الصفة جارية على الفعل يوصف بها المذكر والمؤنث وتدخل التاء على المؤنث للفرق بينهما ، كسروا ما كان

من ذلك مؤنث على فواعل نحو شاعرة وشواعر ، وضاربة وضوارب ، وجالسة وجوالس .

---

(١) شرح الشافية ٣ / ٧٦

كرهوا أن يجمعوا عليه المذكر إن كان أصلا لئلا يلتبس بناءان ، ولم يخافوا التباسه بالاسم ، لأن الفرق بينهما ظاهر إذ كانت الصفة مأخوذة من الاسم.

فإذا أمنوا اللبس جاز نحو فارس وفوارس لأن هذا مما لا يستعمل فى النساء ، كما أمن اللبس عند كثرة الاستعمال كما قالوا فى المثل هالك فى الهوالك فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال .

والكراهة هنا جاء بسبب اللبس وقلة الاستعمال مضاف إلى الجمع وكل ذلك مكروه .

الموضع الثالث : رفض جمع ما كان على وزن فعال وكان مضاعفا جمع كثرة وذلك مثل عنان وكنان .

فقد قال العلماء [١] ما كان على وزن فعال كسر فى أدنى العدد على أفعله وذلك مثل حمار وأحمرة والكثير على فُعُل نحو حُمُر .

والمضاعف لا يجاوز به أدنى العدد أى لا يأتى له جمع كثرة كراهة التضعيف فى فعل وذلك نحو عنان وأعنة وكنان وأكنة .

فاجتماع الأمثال بسبب التضعيف والجمع وهو مخالف للأصل أدى إلى وجود أصلا مرفوضا وهو جمع فعال المضعف على فُعُل كما جاء فى غيره هذه هى المواضع التى توصلت إليها من مواضع الكراهة فى جمع التكسير .

(١) الارتشاف ١ / ١٩٧ ، والتكملة صـ ٤٣٤ ، ابن الناظم صـ ٧٧١

المبحث الثالث
الكراهة والتصغير

ورد ذكر الكراهة فى باب التصغير فى ثلاثة مواضع :

أولا : تصغيرهم " ذا " و " تا " اسمى الاشارة على غير القياس وذلك لأنهما من الأسماء المبنية ، فالبناء ملازم لهما لغلبة شبه الحرف عليهما [١]، والحروف لا تصغر .

ولكن ورد السماع من العرب بتصغير أسماء الإشارة وهو تصغير على خلاف الاصل ، ولعلهم تسامحوا فى ذلك لما رأوا من تصرفها تصرف الأسماء المعربة ، حيث توصف ويوصف بها ، وتذكر وتؤنث ، وتجمع ، وتقع فاعلة ، ومفعولة ، ومضاف إليها فجرت مجرى الأسماء المعربة فى التصغير [٢].

ولما كان تصغير هذه الاسماء على خلاف الأصل استبيح تصغيرها لكن على نهج يخالف منهاج الاسماء المعربة ، فترك أولها على

حالة فتح أو ضم وعوض عن الضم المجتلب للتصغير ألف مزيدة فى غير المثنى ووافقت العرب فى زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة وهى ياء التصغير [٣].

وقالوا فى تصغير " ذا " و " تا " ذيّا وتيا على غير القياس بإبقاء أولهما على فتحه إيذانا بأن تصغيرهما على خلاف الأصل ، وكان أصلهما ذييّا وتييّا بثلاث ياءات الاولى عين الكلمة ، والثالثة لامها ، والوسطى ياء التصغير .

فكرهوا توالى ثلاث ياءات فقصدوا التخفيف ، فتعين حذف الأولى مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية واغتفر لكونه عاضدا لما قصد من مخالفة تصغير ما لا تمكن له لتصغير ما هو متمكن [٤].

---

(١) شرح الشافية ١ / ٢٨٤
(٢) شرح المفصل ٣ / ٤٣٤
(٣) توضيح المقاصد ٥ / ١١٧
(٤) الأشمونى ٤ / ١٧٣

ولا يجوز حذف الثانية لأنها زيدت لمعنى التصغير ولو حذفت لذهب المراد وانتفى .

ولا يجوز حذف الثالثة لحاجة الالف إلى فتح ما قبلها فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير وهى لا تحرك لشبهها بألف التكسير ، فتعين حذف الاولى .

فالعلماء ذكروا هنا أن الحذف جاء كراهة توالى الأمثال وأرى أنه يضاف إلى ذلك عدة أسباب أخرى :

أولا : مخالفة القياس فأسماء الإشارة مبنية ، والمبنيات لا تصغر ، والعرب تكره مخالفة الأصل .

ثانيا : ثقل الياءات لأنها تشبه الكسرة والكسرة حركة ثقيلة .

ثالثا : اجتماع الضعفاء فالياءات حروف علة وحروف العلة ضعيفة ، والعرب تكره الضعف .

رابعا : التحقير وهو معنى مكروه عند العرب .

فاجتمعت المكروهات توالى الأمثال ، ومخالفة القياس وثقل الياءات أو ضعف حروف العلة ، والتحقير فاضطربت الأحوال وأدى ذلك إلى مخالفة الأصل وجعل ياء التصغير ثانية فعالجوه بما كانت هى الداء وأجازوا فيه مالا يجوز وهو تصغير المبنى .

ثانيا : عدم رد الحرف المبدل إلى أصله فى التصغير

من المعلوم أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها إذا كان الباعث على التغيير هو التخفيف ، أما إذا كان الباعث على التغيير هو التغيير فحسب بقى التصغير كما كان قبله ، لأن الحاجة إلى التخفيف مع التصغير ألزم وذلك مثل تخمة وتراث تقول فيهما تخيمة وتريث ببقاء التاء [١].

(١) شرح الشافية ١ / ٢٠٦ بتصرف ، ابن يعيش ٥ / ١١٨

وهناك علة أخرى غير التخفيف تمنع رد الحرف إلى أصله وهى كراهية الأمثال يقول سيبويه : باب تحقير الأسماء التى تثبت الإبدال فيها وتلزمها ، وذلك إذا كانت إبدالها من الواوات والياءات التى هى عينات ، ومن ذلك متّلج ومتّهم ومتّخم تقول فى تحقيرها متيلج ومتيهم ومتيخم ، ومثل ذلك متّعد متّزن لا تحذف التاء كما لا تحذف همزة أدؤر ، وإنما جاءوا بها كراهية الواو والضمة التى قبلها كما كرهوا واو أدور والضمة [١].

ثالثا : تصغير الخماسى الاصول

فقد كره العرب تصغير الاسم الخماسى الأصول وجمعه جمع تكسير لأنه يؤدى إلى حذف حرف أصلى [٢].

يقول السيوطى : تكسير الخماسى الأصول مستكره لأجل حذف حرف منه بخلاف الرباعى إذ لا حذف فيه [٣].

وأضيف إلى ذلك ثقله بالطول والطول مكروه أيضا والدليل على أن العرب يكرهون الطول حذفهم الضمير من جملة الصلة وهو فى ذلك حسن لأن تمام الإسم به فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد كما كرهوا طول اشهيباب فقالوا اشهباب [٤].

كذلك كراهيتهم الطول كان سببا فى حذف الياء من اسم الموصول فى اللذان واللتان عند من قال أنهما مثنى الذى والتى ، بل دعاهم كراهيتهم لهذا الطول فى الاسم الموصول أن حذفوا النون فى اللذان واللتان وقد حكم النحويون على هذا النوع من الحذف فى الشعر بأنه ليس بضرورة ولكنه للتخفيف [٥].

---

(١) الكتاب ٣ / ٤٦٢ بتصرف
(٢) ابن يعيش ٥ / ١١٧ ، الضوء الوهاج صـ ١٤٧
(٣) الأشباه ٢٥ / ١٦٣ ، التكملة صـ ٤٨٦
(٤) الكتاب ١ / ٧٨
(٥) أمالى الشجرى ٣ / ٥٦ ، التصريح ١ / ١٣١

والخلاصة أن العرب كرهوا تصغير الخماسى لاجتماع عدة أسباب :

أولا : التحقير وهو معنى مكروه عند العرب

ثانيا : طول الاسم حتى أن المبرد يحذف خامسه فى جميع الأحوال لأن الثقل منه نشأ [١]، فالطويل ثقيل كذلك تأديته إلى الحذف والحذف مكروه .

حتى أن الكوفيين أجازوا فى تصغير الخماسى ألا يحذف منه شىء فيقولون فى تصغير سفرجل سفيرجل بدون حذف على غير القياس وفى ذلك مخالفة للقياس ومخالفة القياس مكروهة [٢].

(١) المقتضب ٢ / ٢٤٧ ، وينظر الشافية ١ / ٢٠٤

(٢) ينظر شرح الجمل ٢ / ٢٩٥ ، ٢٩٦

المبحث الرابع
الكراهة والنسب

النسب هو إلحاق ياء مشددة فى آخر الاسم ليدل التركيب على نسبته إلى المجرد عنها .

ولذلك نال النسب حظا وافرا من الكراهية ، وكانت الآثار المترتبة عليه متعددة وإليك الأسباب التى أدت إلى كثرة الكراهية فى باب النسب :

أولا : زيادة الياء وهى حرف لين ضعيف والعرب تكره الزيادة والضعف

ثانيا : التشديد فيه ثقل شديد

ثالثا : كسر ما قبل الياء وهى حركة ثقيلة

رابعا : التركيب من الاسم وياء النسب

خامسا : النسب نفسه وهو إضافة معنوية

سادسا : اجتماع الأمثال من الياءات وهو كثير فى النسب

فاجتمع الثقلاء من الزيادة والضعف والتشديد والكسر والتركيب والاضافة المعنوية واجتماع الأمثال فتعددت الأسباب وزادت

الكراهية فكان لابد من إحداث تغيير فرارا من اجتماع الثقلاء وكثر القلب والحذف للتخلص من المكروه وإليك المسائل والآثار المترتبة على الكراهة :

أولا : يقال فى النسب إلى طيّب وهيّن طيبى وهينى بحذف الياء الثانية المدغم فيها وإبقاء الياء الأولى الساكنة كراهة إجتماع كسرتين وأربع ياءات [1]، وهذا من توالى الأمثال وتوالى الأمثال مكروه .

ثانيا : يقال فى النسب إلى ما كان على وزن فعيل المعتل مثل غنىّ وعلىّ غنوى وعلوى بحذف الياء الأولى ثم قلب الكسرة فتحة ثم قلب الثانية ألفا

(١) التصريح ٢ / ٣٣٠

لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم تقلب الألف واوا كراهية اجتماع اليـــاءات مع الكسرتين [١]، وهذا أيضا من كراهة توالى الأمثال .

ثالثـا : عند النسب إلى ما آخره ياء مشددة ينتج عن ذلك أن تقع فى آخر الكلمة أربع ياءات متوالية الياء المشددة بحرفين وياء النسب بحرفين لأنها أيضا مشددة والعرب تكره توالى الأحرف المتماثلة وذلك لابد من إحداث تغييـــر فرارا من ثقل توالى هذه الياءات .

غير أن هذا التغيير مختلف تبعا لوضع هذه الياء ، لأن هذه الياء إمـــا أن تكون واقعة بعد حرف واحد ، وإما أن تكون واقعة بعد حرفين ، وإما أن تكـــون واقعة بين ثلاثة أحرف ، وإما أن تكون واقعة بعد أكثر من ذلك

أ – إذا كانت هذه الياء المشددة واقعة بعد حرف واحد نحو طىّ ولىّ وحىّ وغىّ ، وجب فك إدغام الياء وفتح الأولى مع ردها إلى أصلها الـــواو إن كـــان واوا وبقائها إن كان أصلها ياء وقلب الثانية واوا فتقول فى النســـب إلـــى هـــذه الاسماء طووى وحيوى وغبوى ، وإنما وجب فك إدغام لئلا يجتمـــع أربـــع ياءات فى الثلاثى المبنى على الخفة [٢].

وفتحت الياء الأولى للتخفيف بعد وقوع ياء النسب بعد كسرتين متـــوالتين منعـــا لاستيلاء الكسرة على أكثر أحرف الكلمة وهذا مما تكرهه العرب [٣] .

ب – إن كانت الياء المشددة واقعة بعد حرفين وجب فك إدغام الياء وحذف الياء الاولى لضعفها بالزيادة والسكون ، وقلب الياء الثانية ألفا ثم واوا مع فتح ما قبلها فتقول فى النسب إلى صبى ونبى وعلى صبوى ونبوى وعلوى يقـــول

---

(١) المرجع السابق
(٢) شرح الشافية ٢ / ٤٩
(٣) اللباب ٢ / ١٥٠

سيبويه [وذلك أنهم كرهوا أن تتوالى فى الإسم أربع ياءات فحذفوا الياء الزائدة التى حذفوها من سليم وثقيف حيث استثقلوا هذه الياءات [١].

ج – إن كانت الياء المشددة واقعة بعد ثلاثة أحرف نحو يمنى وعربى ورومى وجب حذف هذه الياء المشددة لزيادتها وكراهة توالى أربع ياءات وجعل ياء النسب فى موضعها ، فتقول فى النسب إلى هذه الياءات يمنى وعربى ورومى [٢] .

وينطبق هذا الحكم إن كانت الياء المشددة واقعة بعد أكثر من ثلاثة أحرف وذلك مثل ترمذى ومغربى وشافعى فتقول فى النسب إلى هذه الكلمات ترمذى ومغربى وشافعى أيضا بنفس اللفظ ويكون التمييز
بالقرائن وسياق الكلام .

إذن الآثار المترتبة على الكراهة فى باب النسب لما ذكرناه من الثقل الناشىء من اجتماع الأمثال والتركيب والإضافة وزيادة الياء إلى غير ذلك مما ذكرناه نتج عنه فك الإدغام والحذف وقلب الكسرة فتحة والياء ألفا أو واوا ورد الياء إلى أصلها فى بعض المواضع أملا فى التخفيف وفرارا من الكراهية .

(١) الكتاب ٣ / ٣٤٤

(٢) شرح الشافيه ٢ / ٥٣ ، الأشمونى ٤ / ١٧٧ ، ١٧٨

المبحث الخامس
الكراهة والإبدال

كره العرب اجتماع المثلين وخاصة فى الحرف الصحيح فأبدلوه ياء وهو حرف علة ضعيف وخفيف .

ومن الأمثلة على ذلك :

أولا : قولـــهم ديباج والأصل دبّاج بتضعيف الياء دل على ذلك قولهم دبابيج فـــى الجمع فكرهوا اجتماع المثلين فأبدلوا من أجل الخفة [١]

ثانيا : قولهم أمليت واصلها أمللت من أجل استثقالهم المثلين وقولهم : لا وريبك لا أفعل يريدون لاوريك لا أفعل [٢]

ثالثا : قول العجاج : تقضى البازى إذا البازى كسر [٣]

أى تقضض ، فأبدلوا الضاد الأخيرة ياء .

رابعا : قولهم ايتصلت من اتصلت كما قال الشاعر

قامت بها تنشد كل منشد فايتصلت بمثل ضوء الفرقد [٤]

وسبب الابدال فى كل ذلك كراهة التضعيف أى اجتماع المثلين .

---

(١) ابن يعيش ١٠ / ٢٦

(٢) الخصائص ٢ / ٢٣١ ، ٢٣٢ ، الممتع ١ / ٣٧٠ ، وشرح الشافية ٣ / ٢١٠

(٣) للعجاج ديوانه صـــ ١٩ والبيت من الرجز والشاهد فى قوله [تقضى] حيث أبدلوا اليـــاء من الضاد وذلك كراهة توالى المثلين ، الممتع ١ / ٣٧٤ ، واللسان قضض ٥ / ٣٦٦١

(٤) البيت من بحر البسيط لم يعرف قائله

والشاهد فى قوله [فإيتصلت] وأصله اتصلت فلما استثقل الشاعر اجتماع التاءين قلب الأولـــى منهاما ياء

مواضعه : الممتع ١ / ٣٧٨ ، ابن يعيش ١٠ / ٢٦ ، اللسان [وصل] ٦ / ٤٨٥٠

فإن قال قائل : كيف ذلك وقد جمع العرب بين ثلاثة أمثال مصحة فقالوا تصببت عرقا ، وأجازوا فى مثل فرزدق من رددت : رددّد فجمعوا بين أربع دالات ؟

فالجواب : أن ما اجتمعت فيه ثلاثة أمثال فخارج عن أصله والذى فعلوه فيما أبدل لم يكن واجبا وإنما كان على سبيل الاستحسان [١].

ومن هنا يبدو لى أن الكراهة فى الإبدال لم تكن بسبب اجتماع الأمثال فقط وإنما اجتماع الأمثال والتغيير الذى أنهك الكلمة ، وكلاهما مخالف للأصل ومخالفة الأصول مكروهة .

(١) ينظر الخصائص ٢ / ٢٣٢ ، ٢٣٣

الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد .....

فبحمد الله انتهيت من بحثى هذا ، وبعونه وتوفيقه خلصت من تدبيجه ، وقد تبين لى أهم النتائج الآتية :-

أولا : أن المكروه عند النحاة : ما لم يرد فى كلام العرب وإنما ورد غيره فيعلل بأنهم تجنبوه لأنهم يكرهون أن ينطقوا به .

وأن مرتبته فى القياس بعد الشاذ ، وقبل الممتنع أى فى المرتبة قبل الأخيرة من مراتب القياس وترتب على ذلك رفض العرب له وقبول النحويين له قبول المكره .

ثانيا : أن السبب الأساس وليس السبب الوحيد فى الكراهة توالى الأمثال سواء فى الحركات أم فى الحروف فى اللفظ أم فى المعنى .

<u>أما التماثل فى الحركات فترتب عليه</u> :-

أ ـ إسكان شين " عشرة " أو كسرها فى العدد بسبب توالى الحركات وضعف التأنيث ، والتركيب وطول الاسم وكثرة حركاته .

ب ـ تسكين آخر الفعل الماضى عند اتصاله بضمير رفع متحرك بسبب توالى الحركات وشدة اتصال ضمير الرفع بالفعل .

ج ـ تسكين تاء التأنيث عند اتصالها بالفعل الماضى بسبب توالى الحركات وثقل الفعل الماضى ، وضعف التأنيث .

د ـ تسكين آخر الفعل المضارع لغير جزم بسبب توالى الحركات وثقل التركيب .

هـ ـ امتناع إدخال اللام على السين المختصة بالمضارع بسبب توالى الحركات والتركيب واجتماع حرفين بمعنى واحد .

ثالثا : كره العرب اجتماع الساكنين وترتب على ذلك :-

أ – نقل حركة الحرف الأخير فى الوقف بسبب اجتماع الأمثال وضعف الساكنين وتعذر النطق .

ب – تحريك نون الجمع ونون المثنى بسبب اجتماع الأمثال وثقل الزيادة ، والخروج عن الأصل .

رابعا : كره العرب اجتماع الأمثال فى الحروف إما فى اللفظ أو فى المعنى .

أما التماثل فى اللفظ فترتب عليه :-

أ ـ كراهة اجتماع نون الوقاية مع إنّ وأنّ وكأن

ب ـ كراهة اجتماع نون الرفع ونون التوكيد بسبب توالى الأمثال فى اللفظ، والزيادة والتركيب .

ج ـ كراهة اجتماع نون التوكيد ونون النسوة بسبب توالى الأمثال فى اللفظ ، وكثرة الزوائد ، ومخالفة الأصل .

د ـ كراهة اجتماع " لا " النافية ، ولام الأمر بسبب توالى الأمثال فى اللفظ، واجتماع الضعفاء .

هـ ـ كراهة توالى الأمثال فى " مهما " وترتب على ذلك قلب الألف هاء بسبب توالى الأمثال وثقل التركيب .

د ـ كراهة اجتماع همزتين بسبب توالى الأمثال فى اللفظ وثقل الهمزة وترتب على ذلك الحذف أو التسهيل أو القلب .

<u>وأما التماثل فى المعنى فترتب عليه :</u>

أ ـ كراهة اجتماع لام الابتداء وإنّ وترتب عليه التفريق بينهما وزحلقة اللام إلى الخبر .

ب ـ كراهة اجتماع ياء النداء وأل لاجتماع معرفين على معرف واحد وترتب عليه منع نداء ما فيه " أل " بطريق مباشر .

جـ ـ كراهة الجمع بين علامتى تأنيث بسبب التماثل فى المعنى وثقل التركيب وترتب عليه : حذف تاء التأنيث عند الجمع ، وعند النسب ، وقلبت ألف التأنيث همزة فى حمراء ، وواوا فى مثل صحراء .

خامسا : كثرت علة الكراهة فى الدراسات الصرفية وتعددت بسبب توالى الأمثال وكثرة التغيير وهو مخالف للأصل ومخالفة الأصول أيضا مكروهة وترتب على ذلك :

أ ـ كره العرب توالى الحركات الثقيلة أو الانتقال من خفيف إلى ثقيل أو من ثقيل إلى ما هو أثقل منه فكان التفريع أثرا من آثار توالى الأمثال ومخالفة الأصول .

ب – تعددت مواضع الكراهة فى جمع التكسير وتعددت الأسباب ، وربما يجمعها أن الجمع خلاف الأصل لأن الأصل المفرد ، ومخالفة الأصول مكروهة .

ج – اجتمعت المكروهات فى التصغير بسبب توالى الأمثال ، ومخالفة القياس ، وثقل الياءات وآدى ذلك إلى مخالفة الاصل ، وجعل ياء التصغير ثانية فعالجوه بما كانت هى الداء وأجازوا فيه ما لا يجوز من تصغير المبنى ، وعدم رد الحرف المبدل إلى أصله ، وكراهة تصغير الخماسى الأصول .

د – نال النسب حظا وافرا من الكراهة بسبب اجتماع الثقلاء من توالى الأمثال فى الياءات والزيادة والتشديد والتركيب والاضافة المعنوية .

فتعددت الاسباب فكان لا بد من إحداث تغيير فكثر القلب والحذف وفك الإدغام أملا فى التخفيف وفرارا من الكراهية .

هـ ـ أن الكراهة فى الإبدال لم تكن بسبب اجتماع الامثال فقط وإنما اجتماع الأمثال والتغيير الذى أنهك الكلمة ، وكلاهما مخالف للأصل ، ومخالفة الأصول مكروهة .

هذه هى أهم النتائج التى توصلت إليها

والحمد لله أولا وأخرا

الباحث

أهم المصادر والمراجع

١ – الإبدال لابن السكيت – تقديم وتحقيق د / حسين محمد شرف – الهيئة العامة لشئون الطباعة الأميرية ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م .

٢ – اتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد بن محمد بن عبد الغنى الدمياطى – دار الندوة الجديدة – بيروت لبنان .

٣ – ارتشاف الضرب لابن حيان تحقيق د / مصطفى النماس مطبعة الخانجى الطبعة الأولى ١٩٨٦ م

٤ – الإرشادات الجلية فى القراءات السبع من طريق الشاطبية تأليف محمد سالم محيسن مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م .

٥ – الأزهية فى علم الحروف– لعلى بن محمد الهروى تحقيق عبد المعين الملوحى – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق الطبعة الأولى١٤٢٠ ه١٩٩٩م

٦ – أسرار العربية لابن الأنبارى تحقيق فخر صالح قدارة طبعة دار الجيل بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .

٧ – الأشباه والنظائر للسيوطى – دار الكتب العلمية بيروت .

٨ – إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق أحمد محمد شاكر طبعة دار المعارف – الطبعة الرابعة .

٩ – الأصول فى النحو لابن السراج – تحقيق عبد المحسن الفتلى مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ .

١٠ – إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه – طبعة دار المنار .

١١ – الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى – تحقيق د / أحمد قاسم – مطبعة السعادة القاهرة ١٩٧٦ م .

١٢ – ألفية ابن مالك فى النحو والصرف – محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسى مطبعة محمد على صبيح بمصر .

١٣ – أمالى ابن الشجرى تحقيق د / محمود محمد الطناحى مطبعة الخانجى – القاهرة – الطبعة الاولى ١٤١٣هـ .

١٤ – الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى – تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد – دار الفكر للطباعة .

١٥ – أوضح المسالك لابن هشام – دار إحياء التراث العربى – بيروت – الطبعة السادسة ١٩٨٠ م .

١٦ – الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب – تحقيق موسى بناى مطبعة العانى بغداد .

١٧ – البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى – دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ ١٩٨٣ م .

١٨ – البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع تحقيق عياد بن عيد الثبتى – دار العرب – الطبعة الاولى ١٤٠٧ هـ .

١٩ – بغية الوعاه فى طبقات اللغويين والنحاه تأليف جلال الدين السيوطى تحقيق أبو الفضل إبراهيم مطبعة عيسى البابى الحلبى القاهرة ١٣٨٤ هـ .

٢٠ – التبيان فى تصريف الأسماء تأليف أحمد حسن كحيل مطبعة السعادة – الطبعة الرابعة ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م .

٢١ – تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابنى هشام الأنصارى – تحقيق السيد تقى الدين عبد السيد ١٤٠٦ هـ .

٢٢ – التسهيل لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات منشورات وزارة الثقافة القاهرة ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م .

٢٣ – التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى مطبعة الحلبى القاهرة .

٢٤ – التكملة لأبى على الفارسى تحقيق د / كاظم بحر المرجان مطبعة الجمهورية العراقية ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م .

٢٥ – توضيح المقاصد والمسالك للمرادى تحقيق د / عبد الرحمن على سليمان مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الأولى .
٢٦ – تهذيب اللغة وصحاح العربية للأزهرى تحقيق عبد السلام هارون ١٩٦٤ م
٢٧ – الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق فخر الدين قباوة – دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٤ هـ .
٢٨ – جواهر الادب لعلاء الدين الإربلى تحقيق حامد أحمد نيل – مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م .
٢٩ – حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل – تحقيق تركى فرحان المصطفى – منشورات محمد على بيضون بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .
٣٠ – حاشية الصبان على الأشمونى – مطبعة البابى الحلبى .
٣١ – الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه – تحقيق د / عبد العال سالم مكرم – ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .
٣٢ – خزانة الادب للبغدادى – دار صادر بيروت .
٣٣ – الخصائص لابن جنى د / محمد على النجار – مطبعة دار الطيب – بيروت – الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ .
٣٤ – الدرر اللوامع للشنقيطى – دار المعرفة للطباعة بيروت – لبنان .
٣٥ – ديوان زهير ابن أبى سلمى شرحه على قاعور دار الكتب العلمية – بيروت لبنان الطبعة الاولى ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م .
٣٦ – ديوان العجاج – تحقيق د / عزة حسن طبعة دار الشرق – بيروت لبنان .
٣٧ – رصف المبانى فى شرح حروف المعانى – تحقيق أحمد الخراط دمشق ١٩٧٥ م .
٣٨ – سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق د / حسن هنداوى – دار القلم دمشق – الطبعة الاولى ١٩٨٥ م .
٣٩ – شرح ابن عقيل للألفية – دار مصر للطباعة– الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ .

٤٠ – شرح الاشمونى على ألفية ابن مالك – طبعة عيسى البابى الحلبى .
٤١ – شرح التسهيل لابن مالك – د / عبد الرحمن السند – مكتبة الأنجلو .
٤٢ – شرح جمل الزجاجى لابن عصفور – تحقيق د / صاحب أبو جناح – العراق ١٤٠٢ هـ .
٤٣ – شرح شافية ابن الحاجب للرضى – دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢ هـ .
٤٤ – شرح طيبة النشر فى القراءات العشر – لأبى القاسم النويرى – تحقيق الشيخ جمال الدين محمد شرف – دار الصحافة للتراث .
٤٥ – شرح القصائد التسع المشهورات لابن النحاس – دار الكتب العلمية – بيروت .
٤٦ – شرح الكافية لابن جماعة – تحقيق د / محمد عبد النبى عبد المجيد مطبعة البيان بمصر – الطبعة الأولى ١٤٠٨ – ١٩٨٧ .
٤٧ – شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق د / عبد المنعم هريدى – طبعة دار المأمون ١٤٠٢ – ١٩٨٢ م .
٤٨ – شرح الكافية فى النحو للرضى – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ .
٤٩ – شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المثينى القاهرة .
٥٠ – شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب – تحقيق موسى بناى – مطبعة الآداب بالعراق ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠ م .
٥١ – شفاء الخليل فى إيضاح التسهيل لأبى عبد الله السلسيلى تحقيق د / الشريف عبد الله الحسينى – مطبعة بيروت .
٥٢ – شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك – تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى .
٥٣ – الصحاح للجوهرى – تحقيق أحمد عبد الغفور عطا .

٥٤ – ضرائر الشعر لابن عصفور – تحقيق السيد إبراهيم محمد – دار الأندلس – الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ .

٥٥ – الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج – د / محمد محمد سعيد – مطبعة الامانة ١٤٠٠ – ١٩٨٠ م .

٥٦ – الضياء فى تصريف الأسماء د / مصطفى أحمد النماس الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٣ م .

٥٧ – علل النحو لابن الوراق تحقيق د / محمد جاسم الدرويش مكتبة الرشد بالرياض – الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م .

٥٨ – غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى – نشر برجشتراسر – القاهرة ١٩٣٣ م .

٦٠ – القراءات السبع لابن مجاهد – دار المعارف .

٦١ – القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب تأليف عبد الفتاح القاضى – المعاهد الأزهرية ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .

٦٢ – قضايا التراكيب فى لغة العرب د / محمد عبد الحميد سعد دار التوفيقية بمصر – ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م .

٦٣ – قطر الندى وبل الصدى – لابن هشام – تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الفكر العربى .

٦٤ – الكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبى الربيع السبتى – تحقيق د / فيصل الحفيان – مكتبة الرشد بالرياض – الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م .

٦٥ – الكافى فى اللغة والادب للمبرد – تحقيق محمد على ابراهيم مطبعة نهضة مصر الفجالة .

٦٦ – الكامل المفصل فى القراءات الأربعة عشر إعداد د / أحمد عيسى المعصراوى – مطبعة دار الإمام الشاطبى بمصر ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م .

٦٧ – الكتاب لسيبويه تحقيق د / عبد السلام هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ م .
٦٨ – كتاب الشعر لأبى على الفارسى – تحقيق د / محمود محمد الطناحى – مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
٦٩ – كشف المشكل فى النحو لعلى بن حيدرة اليمنى تحقيق د / هادى عطية مطر – مطبعة الإرشاد ١٤٠٤ هـ .
٧٠ – الكنز فى القراءات العشر للإمام عبد الله بن الواجد الواسطى – تحقيق هناء الحمصى – دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
٧١ – اللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى تحقيق د / عبد الله البنهان – دار الفكر المعاصر – الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م .
٧٢ – لسان العرب لابن منظور – دار المعارف .
٧٣ – اللامات للهروى تحقيق د / أحمد عبد المنعم الرصد – مطبعة حسان ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
٧٥ – المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات عنها لابن جنى – تحقيق على النجدى ناصف وآخرين – طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م .
٧٦ – مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه مكتبة المتنبى القاهرة .
٧٧ – المذكر والمؤنث لابن الأنبارى تحقيق د / عبد الخالق عضيمة – مطبعة المجلس الأعلى للشئون الغسلامية القاهرة ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .
٧٨ – المذكر والمؤنث للتسترى الكاتب – تحقيق د / أحمد عبد المجيد هريدى – مطبعة الخانجى بالقاهرة ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .
٧٩ – المذكر والمؤنث للسجستانى – تحقيق د / حاتم صالح الضامن – طبعة دار الفكر المعاصر – بيروت لبنان .

٨٠ – المذكر والمؤنث للفراء – تحقيق د / رمضان عبد التـــواب – مكتبـــة دار التراث ١٩٧٥ م .
٨١ – المسائل العسكرية لأبى على الفارسى – تحقيـــق د / محمـــد الشـــاطر – مطبعة المدنى ١٤٠٣ هـــ ١٩٨٣ م .
٨٢ – المستوفى فى النحو لابن فرخان تحقيق محمد بدوى مختون – دار الثقافة العربية – القاهرة .
٨٣ – معانى الحروف للرمانى تحقيق عبد الفتاح شلبى طبعة دار نهضة مصر – القاهرة .
٨٤ – معانى القرآن للاخفش – تحقيق د / عبد الأمير محمد الورد – مطبعة عالم الكتب – الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـــ .
٨٥ – معانى القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د / عبد الجليل شـــلبى – مطبعـــة عالم الكتب – الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـــ .
٨٦ – معانى القرآن للفراء – تحقيق محمد على النجار طبعة الـــدار المصـــرية للتأليف والترجمة .
٨٧ – مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق محمد محيى الدين – طبعة المكتبة العصرية – بيروت ١٤٠٧ هـــ .
٨٨ – المقتصد للجرجانى – تحقيق د / كاظم المرجان – العراق ١٩٨٢ م .
٨٩ – المقتضب للمبرد – تحقيق د / محمد عبد الخالق عضيمة المجلس الأعلـــى للشئون الإسلامية ١٩٣٦ م .
٩٠ – المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد عبد السلام الجوارى – مطبعة العـــانى ببغداد .
٩١ – الممتع لابن عصفور تحقيق د / فخر الدين قباوة – دار المعرفة – بيروت لبنان الطبعة الاولى ١٤٠٧ هـ .

٩٢ – النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى – طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
٩٣ – همع الهوامع للسيوطى – مطبعة الخانجى ١٣٢٧ هـ .
٩٤ – الواضح فى تصريف الأسماء د / محمد عبد الحميد سعد دار التوفيقية بمصر الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م .

الفهرس

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
المقدمة	٨٨٥
تمهيد : كراهة توالى الأمثال والآثار المترتبة عليه	٨٨٨
المبحث الأول : أثر كراهة توالى الحركات	٨٨٩
المبحث الثانى : كراهة التقاء الساكنين	٨٩٩
المبحث الثالث : كراهة اجتماع الأمثال فى الحروف	٩٠٢
المبحث الرابع : أثر كراهة التماثل فى المعنى	٩١٤
المبحث الأول : الكراهة والدراسات الصرفية	٩٢٧
المبحث الثانى :الكراهة وجمع التكسير	٩٣١
المبحث الثالث : الكراهة والتصغير	٩٣٤
المبحث الرابع : الكراهة والنسب	٩٣٨
المبحث الخامس: الكراهة والإبدال	٩٤١
الخاتمة	٩٤٣
المصادر والمراجع	٩٤٦
الفهرس	٩٥٤